الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

مدى توافق محاسبة البنوك في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية – دراسة ميدانية

إعداد الطالبات:

- **نعيمة أحمودة**
- **إكرام بن علي**
- **رندة دوه**

تحت إشراف:

- **د. بالقاسم بن خليفه**

لجنة المناقشة:

د. بن خليفة حمزه	**أستاذ محاضر أ**	**بجامعة الوادي**	**رئيساً**
د. بالقاسم بن خليفه	**أستاذ محاضر أ**	**بجامعة الوادي**	**مشرفاً ومقرراً**
د. عزه لزهر	**أستاذ محاضر أ**	**بجامعة الوادي**	**ممتحناً**

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بعد الحمد لله وشكره جلّ وعلا

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذنا الفاضل

الدكتور: **"بن خليفة بالقاسم"**

الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل، حيث قدم لنا كل

النصح والإرشاد طيلة فترة الإعداد

فله منا كل الشكر والتقدير.

اهداء

إلى التي تحمل أخف كلمة نطق

بها السان ونبع منها الحنان

لكي امي الحبيبية

أسأل الله ان يطيل في عمرها وان يمنحها العافية

ويجعل عاقبتها الجنة عرضها السموات والارض.

إلى روح أبي الطاهر رحمه الله عليه

الى القلوب التي احاطتني بالرعاية ورافقتني

في دروب الحياة اخواتي: اخوتي واخواتي:

سعيد، اكرم، أسامة، كنزة، فاتن، سليمة

الى صديقاتي الأعزاء: إكرام، مسعودة.

إلى طلبة سنة ثانية ماستر تخصص محاسبة وتدقيق

وإلى كل من ساندني في إتمام هذا العمل.

إلى هؤلاء وأولئك أهدي ثمرة جهدي.

نعيمة..

اهداء

إلى التي تحمل اخف كلمة نطق بها السان ونبع منها الحنان

لكي امي الحبيبية

إلى صاحب القلب الكبير الذي

كان هويتي حيثما اسير وعلمني الخير

على خطى المصطفى لك أبي الغالي

أسأل الله ان يطيل في عمرهما وان

يمنحهما العافية ويجعل عاقبتهما الجنة عرضها السموات والارض.

الى القلوب التي احاطتني بالرعاية ورافقتني في دروب الحيات اخوتي واخواتي:

محمد الهادي آية، أسامة، أميرة، اياد، ألاء الرحمان.

الى صديقاتي الأعزاء: نعيمة. مسعودة.

إلى طلبة سنة ثانية ماستر تخصص محاسبة وتدقيق .

إلى هؤلاء وأولئك أهدي ثمرة جهدي.

إكرام..

اهداء

إلى من تحملوا كل شيء من أجلي وبذلوا الغالي والنفيس لكلي أصل إلى ما وصلت إليه الآن

"امي الحبيبية" "أبي الغالي"

أطال الله في عمرهما وأمدهما بالصحة

إلى رفيق عمري وسنيني

"زوجي الغالي"

على من تقاسمت وتشاركت معهم حياتي

"اخوتي وأخواتي كل باسمه"

إلى فلذات كبدي وأغلى ما أملك أبنائي

"مؤيد" "إياد" "أكرام" "رائد"

إلى كل زملائي في العمل.

رندة..

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة موضوع "مدى توافق محاسبة البنوك في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية"، وقد قمنا من خلاله ولا بدراسة نظرية لأهم لمفاهيم المتعلقة بالمحاسبة البنكية ولمعايير المحاسبية الدولية، ثم قمنا بدراسة الميدانية على محافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين وأساتذة جامعيين المختصين في ولاية الوادي، بهدف محاولة التعرف على مدى توافق محاسبة البنوك في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية، وذلك من خلال اداة الاستبيان موجهة لفائدة عينة مكونة من ثلاثة وخمسون (53) من محافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين وأساتذة جامعيين المختصين في ولاية الوادي، فإنه من خلال عرض وتحليل نتائج الدراسة وذلك عبر مراحل وخطوات اتضح أنه يوجد توافق لمحاسبة البنوك في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية، بالإضافة إلى وجود محاسبة بنكية جيدة لدى البنوك في الجزائر، ووجود أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في محاسبة البنوك في الجزائر، وهذا ما تبين من خلال تحقق جميع فرضيات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: محاسبة البنوك، الأنظمة المحاسبية البنكية، المعايير المحاسبية الدولية.

Abstract:

This research aims to study the subject of "the compatibility of bank accounting in Algeria with international accounting standards", through which we did a theoretical study of the most important concepts related to bank accounting and international accounting standards, then we did a field study on accountants, certified accountants and specialized university professors in the state of El-Oued With the aim of trying to identify the compatibility of bank accounting in Algeria with international accounting standards, through the questionnaire tool addressed to a sample consisting of fifty-three (53) account holders, certified accountants and specialized university professors in the state of El-Oued, it is through the presentation and analysis of the results of the study And through stages and steps it became clear that there is a compatibility of the accounting of banks in Algeria with international accounting standards, in addition to the presence of good bank accounting in banks in Algeria, and the existence of an impact of the application of international accounting standards in the accounting of banks in Algeria, and this is what was shown through the verification of all hypotheses of the study.

Keywords: bank accounting, banking accounting systems, international accounting standards.

فهرس المحتويات

الملخص

شكر وعرفان

اهداء

الملخص

فهرس المحتويات I

مقدمة..... ب

الفصل الأول: الإطار النظري لمحاسبة البنوك والمعايير المحاسبية الدولية

تمهيد:.....8

المبحث الأول: عموميات حول محاسبة البنوك.....9

المطلب الأول: تعريف محاسبة البنوك.....9

المطلب الثاني: خصائص محاسبة البنوك.....9

المطلب الثالث: مبادئ وفروض محاسبة البنوك 10

المطلب الرابع: عناصر النظام المحاسبي في البنوك..... 16

المطلب الخامس: طبيعة الحاسبة في النشاط البنكي 19

المبحث الثاني: الأنظمة المحاسبية البنكية في الجزائر 21

المطلب الأول: النظام رقم 92-08..... 21

المطلب الثاني: النظام رقم 92-09..... 23

المطلب الثالث: النظام رقم 94-18..... 26

المطلب الرابع: النظام رقم 97-01 29

المطلب الخامس: النظام رقم 09-04..... 39

المطلب السادس: النظام رقم 09-05..... 41

المبحث الثالث: مدخل للمعايير المحاسبية الدولية 43

المطلب الأول: تعريف المعايير المحاسبية الدولية ونشأتها 43

المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من المعايير المحاسبية الدولية 46

المطلب السابع: إجراءات إصدار المعايير المحاسبية الدولية 51
خلاصة الفصل: 55
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة –دراسة ميدانية –
المبحث الأول: الطريقة وأدوات الدراسة..... 58
المطلب الأول: طريقة الدراسة..... 58
المطب الثاني: أدوات جمع ومعالجة البيانات..... 61
المطلب الثالث: قياس صدق وثبات الاستبيان..... 66
المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج الوصفية للدراسة..... 69
المطلب الأول: عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة..... 69
المطلب الثاني: التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان..... 76
المبحث الثالث: عرض وتحليل ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة..... 84
المطلب الأول: تحليل النتائج من خلال اختبار T-test لعينة البسيطة 84
المطلب الثاني: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثانية 87
المطلب الثاني: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية العامة..... 89
المطلب الرابع: نتائج الدراسة..... 90
خلاصة الفصل: 92
الخاتمة 94
قائمة المراجع 97
الملاحــق 100

مقدمة

مقدمة

منذ ظهور المحاسبة وتطورها وبداية العمل بما برزت مكانة المحاسبة كعنصر أساسي في الاقتصاد، وشرعت الدول في سن القوانين والتشريعات الخاصة والمنطقة للمحاسبة، بدأت هذه الأخيرة في التطوير والانقسام حسب المجالات الاقتصادية فتولد عنها المحاسبة العامة والمحاسبة الخاصة ومختلف أنواع المحاسبة البنكية

حيث أن التحولات المستمرة التي تفرزها العولمة في العالم في مجال المالي والمحاسبي، تفرض على الدولة توفير بيئة محاسبة مناسبة تتلاءم مع المعطيات الدولة الجديدة، استجابة لذلك قامت الجزائر بجملة من الاصلاحات أهمها، التحول من استخدام المخطط المحاسبي الوطني الذي كان محدودا ولا يتماشى مع المتطلبات الدولية، يراعي خصوصيات البينة الجزائية من جهة ويتماشى مع متطلبات البيئة الدولية من جهة أخرى، وإن أهم جوانب إصلاح المنظومة المحاسبة في الجزائر ما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية خاصة من حيث إعداد وعرض القوائم المالية وتحسن جودة المعلومات المحاسبية وفق ما تنص عليه المعايير المحاسبة الدولية.

1. إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال السؤال التالي:

- كيف يتم تطبيق المحاسبة البنكية في الجزائر وفق المعايير المحاسبة الدولية؟

2. الأسئلة الفرعية:

وباعتبار الموضوع البحث يعتمد على طرح آليات تطبيق المحاسبة البنكية وفق المعايير الدولية، فإننا نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى ضرورة إصلاح نظام المحاسبة البنكية في الجزائر؟

- هل هناك توافق بين المحاسبة البنكية والمعايير المحاسبة الدولية؟

- للإفصاح المحاسبي وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية دور في تطوير نظام المعلومات للمحاسبة البنكية؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة ثم وضع جملة من الفرضيات والمتمثلة فيما يلي:

- إن ضرورة إصلاح النظام المحاسبي البنكي في الجزائر يكون لتقليل الاختلاف في الممارسات المحاسبية.

- تمارس المحاسبة البنكية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، لكنها لا تتوافق مع المعايير المحاسبة الدولية.

- للإفصاح المحاسبي وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية دور في تطوير نظم المعلومات المحاسبية البنكية.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف وهي كما يلي:

- التعرف على المحاسبة البنكية من خلال تعريفها وخصائصها ومبادئها وعناصرها.

- إبراز أهمية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على المستوى العالمي، ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية.

- الوقف على واقع الممارسة المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية حول كيفية إعداد القوائم المالية ومدى استعدادها للتكيف مع المعايير المحاسبية الدولية .

5. أهمية الدراسة:

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة نظرا للمكانة الاستراتيجية للمحاسبة البنكية في المؤسسات الاقتصادية.

6. حدود الدراسة:

- الحدود المكانية:

تحاول الدراسة استطلاع آراء المحاسبين المعتمدين ومحافظ حسابات بموضوع الدراسة بصفتهم أعوان يقومون بتطبيق المحاسبة البنكية في المؤسسات الاقتصادية في حدود ولاية الوادي، وكذا الأساتذة الجامعيين لمعرفتهم، واطلاعهم على المحاسبة البنكية والمعايير المحاسبة الدولية.

- الحدود الزمانية:

تتمثل الحدود الزمانية كهذه البحث من تاريخ اختيار موضوع البحث في شهر ديسمبر 2023 إلى غاية شهر أفريل، أما البعث الجانب التطبيقي كن في الفترة المهنية بين تاريخ توزيع الاستمارة، تاريخ الاستلام الاشهار، الاستمارة خلال شهر ماي 2023.

6. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة، وللإجابة عن الاشكالية التي تم طرحها واختار صحة الفرضيات التي وضعناها، ثم استخدام الاستبيان في الدراسة الميدانية لاستطلاع راء المهنيين فيما يخص الموضوع الموجه إلى عينة من المحاسبين ومحافظي الحسابات بتطبيق المعايير لمحاسبة الدولية ولذا الأساتذة الجامعين المطلعين عليها.

7. مرجعية الدراسة:

تم في هذه الدراسة اللجوء إلى بعض الكتب والقوانين والمجالات المتعلقة بالموضوع وكذا أخرى ساهمت في إثراء الدراسة بشكل علمي: والمتمثلة في الملقبات العلمية، والمذكرات والأطروحات السابقة وقد تم اعتماد بعض هذه المصادر كالدراسات السابقة في الموضوع.

8. مبررات اختيار الموضوع:

- إبراز أهمية تطوير المحاسبة البنكية

- ضرورة الاطلاع على آخر المستجدات التي طرأت على المعايير الدولية من حيث ما تم تعديله وما تم إضافته.

- المشاكل التي تواجهها الجزائر بعد تبني هذه المعايير نتيجة خصوصية البنية الاقتصادية

9. صعوبات الدراسة:

تمحورت معظم الصعوبات التي واجهتنا في إيجاد دراسات سابقة مشابهة لموضوع الدراسة وكذا بعض العناء خلال الدراسة الميدانية خاصة أثناء توزيع الاستمارات حيث تمثل ذلك في ضعف التجاوب مع بعض المستجوبين في بعض الأسئلة خاصة فيما يتعلق بمعايير المحاسبة الدولية وذلك لقلة المعرفة وكذا امتناع بعض المستجوبين للرد على الاستبيان.

10. هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية هذه الدراسة قمنا بتقسيمها إلى فصلين، بداية بالمقدمة وأخيرا بالخاتمة حيث تضمنت تلخيص عام لكل ما جاء في البحث واختيار فرضياته ثم عرض النتائج والتوصيات المقترحة بناء على النتائج المتوصل إليها تناول الفصل الأول (مدى

توافق محاسبة البنوك في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية) حول الدراسة حيث خصص المبحث الأول للتعريف بالمحاسبة البنكية والمبحث الثاني للأنظمة المحاسبية البنكية في الجزائر، وفي الأخير التعرف على المعايير المحاسبة الدولية في الجزائر وأهميتها وإجراءات إصدارها.

أما الفصل الثاني الدراسة الميدانية، قمنا فيه بتحليل الاستبيان الموجه للمستخدمين المحاسبة البنكية وبعض الأكاديميين (أساتذة جامعيين) بولاية الوادي لمعرفة آرائهم حول ذلك، كما تضمن هذا الفصل عرض وتحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لمحاسبة البنوك والمعايير المحاسبية الدولية

تمهيد:

يعتبر الجهاز البنكي المرأة العاكسة لأي تنمية اقتصادية، بحيث أصبح نجاح النظام الاقتصادي في الوقت الحاضر مرهونا بمدى فعالية ونجاعة الجهاز البنكي اذ له دور فعال سواء في مراقبة التسيير او الرقابة الداخلية، وغيرها، حيث أدت التحولات التي حدثت على المؤسسات المالية بحتمية توفر رقابة دائمة على أموالها، كيفية تحركها دون المساس بها، محاولة الوفاء بأهداف إدارتها والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، فللمحاسبة البنكية دور مهم في مراقبة التسيير اذ تساعدهم على اتخاذ القرارات.

ولطالما كانت المُحاسبة هي الجسر الواصل بين الشركة والجهات الخارجية، ولغة التجارة الأولى، كان لابد من اعتماد بعض المبادئ والمعايير الأساسية لضبط الممارسات المحاسبية في مختلف القطاعات، ومن هنا تتضح أهمية معايير المحاسبة الدولية في توحيد شكلية القوائم المالية ودعم الثقة في البيانات التي تفصح عنها الشركات، وفي هذا الفصل سنتعرف على ماهية المحاسبة البنكية والمعايير المحاسبية الدولية.

المبحث الأول: عموميات حول محاسبة البنوك

المطلب الأول: تعريف محاسبة البنوك

يرتكز دور البنوك التقليدي في الوساطة المالية بين طالبي وعارضي الأموال او ما يصطلح عليه من هذا المنظور بالتمويل غير المباشر (تقدم الأسواق المالية التمويل المباشر)، فالبنوك تقوم باقتراض الأموال لإعادة إقراضها.

وتعرف المحاسبة البنكية أنها تقنية تعالج البيانات الناتجة عن حركة الأموال والتدفقات التي تنشأ بين البنك ومختلف الأموال الاقتصاديين، وتملك المحاسبة في البنوك عدة خصوصيات تميزها عن المحاسبة المطبقة في باقي المؤسسات الاقتصادية[1].

المطلب الثاني: خصائص محاسبة البنوك

للمحاسبة في البنوك عدة خصوصيات سنوجز ذكرها كالتالي:

1. القدرة على موافاة إدارة البنك الداخلية وكذا سلطات الرقابة على البنوك بالمعلومات الضرورية لصياغة السياسات المختلفة على أن تقدم هذه المعلومات في الوقت المناسب كما يجب أن تتضمن التفصيلات المطلوبة وبصفة عامة\

أ. تحليل أصول البنك وفقا لمعيار القدرة على تحويلها إلى نقدية بسرعة وسهولة.

ب. تحليل حسابات الودائع حسب مصدر الوديعة (أفراد، شركات، جهات حكومية)، كما يجب أن توضح الحسابات طبيعة الالتزامات الأخرى على البنك.

ج. تحليل حسابات الاحتياطات المختلفة لتعديد الغرض من تكوين تلك الاحتياطات.

[1] حبار عبد الرزاق، بوفرساوي سفيان، لمحاسبة البنكية، دار ألفا دوك، قسنطينة، الجزائر، 2019، ص15-16.

د. تحليل الإجراءات وفقا لمصدر كل منها، كما يجب تحليل المصروفات وفقا للأقسام المختلفة بالبنك وتقسمها وفقا لطبيعتها (مرتبات وأجور، إيجارات، بريد ودمغة، وما إلى ذلك) وتساعد هذه المعلومات في إعداد قائمة الإيرادات والمصروفات الخاصة بكل قسم من أقسام البنك والتي تساعد في تقييم الأداء للأقسام المختلفة.

2. توافر نظام محكم للضبط الداخلي، ويتوقف ذلك هي طريقة تشغيل النظام، وبصفة عامة فإنه يجب أن تكون الحسابات العامة بدفتر الأستاذ بالعدد المطلوب والكافي لتحقيق أقصى قدر من الرقابة.

3. القدرة على موافاة الإدارة بتحليل للتكاليف وتوزيعها على الأقسام وذلك للأغراض الإدارية المختلفة حتى يمكن تحديد التكلفة المتعلقة بالخدمات الصرفية التي يؤديها؛

4. القدرة على توفير المعلومات التي تتطلبها سلطات الإشراف والرقابة المختلفة دون الحاجة إلى مجهود إضافي لتوفير تلك المعلومات.

5. القدرة على توفير المعلومات اللازمة لإعداد الإقرارات الضريبية ولا يقتصر ذلك على إقرار الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وإنما يمتد أيضا إلى بقية أنواع الضرائب التي يقوم البنك بتحصيلها نيابة عن الخزانة العامة[1].

المطلب الثالث: مبادئ وفروض محاسبة البنوك

لمحاسبة البنوك مبادئ وفروض سنوجزها في مايلي:

أولا: مبادئ المحاسبة

[1] الأميرة إبراهيم عثمان، أحمد عبد الملك محمد، أنظمة المحاسبية المتخصصة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2007، ص126-127-128.

نظرا لتشعب عملياتها ترتكز المحاسبة البنكية على مجموعة من المبادئ التي تتضمن تطبيقاتها بشكل سليم وفعال، وتتلخص أهم المبادئ المحاسبة البنكية في الآتي:

1. العرض العادل وتطبيق معايير المحاسبة الدولية:

يجب أن تعرض القوائم المالية بشكل عادل المركز المالي والأداء المالي والتدفقات المالية كالبنك، وبالمزج بين التطبيق المناسب لمعايير المحاسبة الدولية والإفصاح الإضافي عند الضرورة، فإنه ينتج لدينا قوائم مالية تقدم عرضا عادلا. وفي حالات نادرة جدا قد تجد الإدارة أن تطبيق متطلبات أحد المعايير سوف يكون مضللا وتجد أنه من الضروري مخالفة هذا المتطلب حتى تستطيع أن تحقق إفصاحا عادلا وفي هذه الحالة يجب على البنك الإفصاح بما يلي:

- إن الإدارة قد توصلت إلى أن القوائم المالية تعرض بشكل عادل المركز المالي للبنك وأداءه المالي وتدفقاته النقدية؛
- إن الإدارة قد طبقت في كافة النواحي المالية المعايير بشكل عادل المركز المالي الأداء المالي والتدفقات النقدية؛
- أن الإدارة قد طبقت في كافة النواحي المالية المعايير المحاسبية الدولية فيما عدا أنها خرجت عن معيار معين من أجل تحقيق إفصاح عادل.
- تحديد المعيار الذي خالفته وطبيعة هذه المخالفة بما في ذلك العاملة التي يتطلبها ذلك المعيار مع ذكر السبب الذي يجعل هذه المعاملة مضللة.

- الأثر المالي لهذه المخالفة على صافي ربح أو خسارة البنك أو على الأصول والخصوم أو الحقوق المساهمين والتدفقات النقدية لكل فترة معروضة.

2. السياسات المحاسبية:

يجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية للبنك بحث تخضع قوائمها المالية لكافة المتطلبات المحددة بكل معيار محاسبي دولي منطبق عليها ولكل تفسير من تفسيرات اللجنة الدائمة. والسياسات المحاسبية هي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي يتبناها البنك في إعداد وعرض القوائم المالية، ويجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا على دراية بالسياسات المحاسبية المتبعة بواسطة المؤسسة حتى يمكن اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة، لذلك يجب أن تتضمن القوائم المالية إفصاحا واضحا لكافة السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعدادها.

3. فرض الاستمرارية:

عند إعداد القوائم المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرتها على البقاء ككيان مستمرة، ويجب إعداد القوائم المالية على أساس أنها مستمرة ما ل تكن هناك نية لدى الإدارة إما للتصفية أو التوقف عن المتاجرة وليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك، وعندما تكون الإدارة على علم أثناء قيامها بإجراء تقييمها بحالات عدم تأكد مادية تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا كبيرة في قدرتها على البقاء كمؤسسة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن عدم حالات التأكد هذه.

4. المحاسبة على أساس الاستحقاق:

يجب على المؤسسة المستمرة إعداد قوائمها فيما عدا الخاصة بالتدفق النقدي بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي، وبموجب هذا الأساس يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها (وليس عند استلام أو سداد النقدية وما في حكمها) وأي يتم الاعتراف بالإيرادات عند اكتسابها كما يعترف بالمصروفات عند استحقاقها) بصرف النظر عن التحصيل أو السداد النقدي، بحيث تستفيد كل فترة مالية بما يخصها من إيراد وتتحمل بما يخصها من أعباء، وبالتالي فإن قائمة الدخل وحساب الأرباح والخسائر يجب أن تعكس إيرادات وأعباء الفترة التي تعد عنها.

5. مبدأ ثبات العرض:

يقصد بهذا المبدأ أنه يجب إعداد القوائم المالية وإتباع السياسات والقواعد والإجراءات المحاسبية الثابتة من سنة مالية إلى أخرى، وعند تغير أية سياسة محاسبية في السنة المالية يجب الإشارة إلى ذلك في إيضاحات القوائم المالية المتممة للقوائم المالية من ناحية الأسباب وأثر هذا التغيير على القوائم المالية.

6. مبدأ الحيطة والحذر:

قد يواجه المحاسبون عند إعداد القوائم المالية حالات من عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف، مثل الديون المشكوك فيها، تقدير العمر الإنتاجي للمعدات والأصول، عدد المطالبات والكفالات التي يمكن أن تحدث، ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها من خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية، ويقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات

المطلوبة في ظل عدم التأكد لا ينتج عنها تضخم للأصول والدخل أو تقليل الالتزامات والمصروفات.

7. القابلية للمقارنة:

ما لم يتطلب معيار دولي بخلاف ذلك فإنه يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في القوائم المالية، وفي حالة تغيير أرقا المقارنة يجب الإشارة إلى ذلك في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

ثانيا: فروض محاسبة البنوك

خصوصية النشاط البنكي التي تكمن أساسا من العمل بالنقود، الوساطة المالية، خلق العملة، عمليات تبادل العملة، تفرض معرفة ومراقبة خاصة على الأعمال البنكية حيث أنه في المجال المحاسبي من الضروري ملائمة أو فروض المبادئ المتعارف عليها والمقبولة عموما مع خصوصيا العمليات البنكية.

1. تجزئة حسابات الزبائن حسب تصنيف المحاسبة الوطنية:

المبادئ المحاسبية البنكية تعمم الأخذ بعين الاعتبار معايير معرفة وتصنيف المتعاملين الاقتصاديين والماليين وغير الماليين المستوحاة من المحاسبة الوطنية المنشورة من قبل المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية: شركات، أسر، خواص ومؤسسات فردية، ومتعاملين مختلفين، وهذا التفصيل يسمح بتحليل أفضل لحركة الخزينة المؤثرة على حسابات مختلف الأصناف الاجتماعية والمهنية للأمة، والجدول التالي يوضح تصنيفات المتعاملين الاقتصاديين حسب المحاسبة الوطنية.

2. الإحصاء التام للقروض الممنوحة:

الشرط الأساسي والضروري والذي لا يمكن الاستغناء عنه لمراقبة حقيقة حجم القروض الموزعة، الإحصاء التام لها من طرف البنك، ويتطلب ذلك إنشاء قواعد واضحة ومحددة والتي لا تشمل أي غموض.

3. المعرفة الدقيقة للعمليات مع الخارج:

الهدف هو تحقيق الشروط الضرورية والواضحة لإعادة ميزان مدفوعات دقيق، معرفة الوضعية النقدية للبلد وذلك بتفضيل المحاسبة عن الإحصاء، ولتحقيق ذلك يجب مراعاة:

- كيفيات تسجيل العمليات مع الخارج.
- إعداد طرق حاسبة خاصة تحترم المبادئ المحاسبية المتعلقة بتسجيل العمليات بالعملة الصعبة.
- وعدم تضخيم حسابات المراسلين بالخارج حيث يجب: عند تسجيل العملية في حسابات وسيطة خارج الميزانية، وعند تحقيق العملية تسجل في الحسابات الخاصة في الميزانية.

4. الإدراك الفعلي بالتغيرات النظام البنكي:

تقوم السلطات النقدية بإعداد جدولين خاصين لمراقبة التغيرات الحاصلة في الجهاز البنكي:

- الجدول الأول: خاص بجرد الاستعمالات للموارد والالتزامات الموزعة حسب المدة المتبقية للتنفيذ.

- الجدول الثاني: يحتوي على نفس المعلومات ولكنه موزع حسب المدة الابتدائية[1].

المطلب الرابع: عناصر النظام المحاسبي في البنوك

للنظام المحاسبي في البنوك عدة عناصر سنحاول ذكرها في مايلي:

أولا: الطريقة المحاسبية:

من الطبيعي أن يعتمد النظام المحاسبي في البنوك والمصاريف التجارية على طريقة القيد المزدوج من خلال استخدام الطريقة المحاسبية الملائمة لطبيعة العمل المصرفي، ومن أهمها الطريقة الفرنسية التي تعتمد على استخدام الدفاتر المساعدة من يوميات وأستاذ (يومية عامة ويوميات مساعدة وأستاذ عام وأستاذ مساعد) هذا إلى جانب الدفاتر العامة أو المركزية من يوميات وأستاذ.

ثانيا: المجموعة المستندية

وتمثل العنصر الرئيسي الأول في النظام المحاسبي بصفة عامة وفي البنوك التجارية بصفة خاصة، حيث أن هذه المجموعة تتضمن مجموعة المستندات الأصلية التي تثبت حدوث عملية مالية مصرفية معينة والتي يتولاها البنك كما أنها تمثل المصدر الرئيسي للقيد في المجموعة الدفترية المحاسبية وأخيرا هي بمثابة دليل إثبات وقرينة من قرائن الرقابة والمراجعة ومن أمثلة هذه المستندات في البنوك التجارية إشعارات الخصم والإضافة (مدينة ودائنة).

وحوافظ الإيداع والشيكات والأوراق التجارية والأوراق المالية إلى غير ذلك من المستندات.

[1] بو سماحة محمد، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، المجلد 6، العدد 2، 2017، ص742-746.

ثالثا: المجموعة الدفترية:

وتتمثل في مجموعة الدفاتر والسجلات المحاسبية المستخدمة في تسجيل العمليات المصرفية التي يقوم بها البنك من واقع المستندات الدالة عن ذلك ويتوقف عدد وأنواع الدفاتر المحاسبية على الطريقة المحاسبية المستخدمة والتي تتضمن دفاتر يومية عامة ومساعدة ودفاتر أستاذ أيضا على أساس أن هذه المجموعة تمثل العنصر الرئيسي الثاني للنظام المحاسبي عامة وفي البنوك التجارية خاصة.

رابعا: مجموعة اللوائح والتعليمات الإجرائية

وتمثل هذه المجموعة العنصر الرئيسي الثالث في النظام المحاسبي حيث تتضمن كافة اللوائح المالية والتعليمات التي تحدد طبيعة العمليات المالية في البنك واللازمة لتسجيل البيانات والمعلومات في المستندات ومن ثم في الدفاتر المحاسبية المتخصصة، كما توضح هذه المجموعة طريقة إجراء تنفيذ تلك العمليات من سحب وإيداع وإضافة وخصم مواعيدها إلى جانب إجراء وتدقيق ومراجعة ما تم تسجيله في المجموعتين الدفترية والمستندية والتحقق من إتباع هذه التعليمات الموضوعية من قبل.

خامسا: القوائم المالية والكشوف الإحصائية

وتتمثل في القوائم المالية الختامية في نهاية السنة المالية وتتضمن قائمة الدخل (د/ الأرباح والخسائر) وقائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، هذا بالإضافة إلى بعض التقارير والكشوف والنشرات الإحصائية التي يقوم البنك بإعدادها بصفة دورية أو بناء على طلب بعض الجهات والأجهزة الحكومية أو تلبية احتياجات قسم من الأقسام.

سادسا: العناصر الآلية المساعدة (الحاسب الآلي)

أصبح استخدام الحاسبات الآلية في الوقت الحاضر أمرا عاما، وضروريا في معظم البنوك التجارية لما ذلك من أثر فعال في إنجاز مهمة النظام المحاسبي في البنك بالدقة المطلوبة والسرعة الملائمة، ويساعد ذلك على توفير المعلومات والبيانات اللازمة عند طلبها لأي طرف من الأطراف المتعاملة مع البنك من عملاء وأجهزة مختلفة.

سابعا: إجراءات الرقابة الداخلية

وتتمثل في الإجراءات الموضوعية داخل البنك لفرض حماية موارد البنك وممتلكاته والحفاظ على ودائع العملاء وأمانتهم من أي تلاعب.

وتتضمن هذه الإجراءات الرقابة المحاسبية والإدارية والضبط الداخلي بغرض حماية الممتلكات والتحقق من الالتزام بالقواعد والإجراءات واللوائح المختلفة ومن مدى تحقيق البنك لأهدافه بكفاءة وفاعلية.

لذلك يوجد في البنك أقسام داخلية للمراجعة الداخلية والتفتيش حيث تتولى هذه الأقسام تنفيذ إجراءات الضبط الداخلي الإداري والمحاسبي على السواء من إعداد موازين المراجعة والتأمين على الممتلكات واستخدام أساليب الرقابة الحدية أو الرقابة المزدوجة والرقابة على الأداء إلى غير ذلك من الأساليب لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية في البنك التجاري.

ثامنا: العنصر البشري[1]

[1] محمد السيد سرايا، المحاسبة في المنشآت المالية البنوك التجارية شركات الأمين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2008، ص35-38

من الأهمية بمكان أن يعتمد تنفيذ النظام المحاسبي في البنك على مجموعة الأفراد والعاملين في البنك سواء كان النظام يدويا أو إلكترونيا كما أنه من الضروري أن يتوافر في هؤلاء العاملين عناصر الخبرة العلمية والعملية وأن يتواجدوا بالعدد الكافي لا أكثر ولا أقل من العدد المطلوب، كما يجب وضع برامج التدريب الملائمة لهم لزيادة كفاءتهم وفاعليتهم في استيعاب خطوات وإجراءات النظام الحاسبي لتحقيق أهدافه على أكمل وجه.

المطلب الخامس: طبيعة الحاسبة في النشاط البنكي

إن دراسة طبيعة المحاسبة في النشاط المصرفي، وفي البنوك التجارية على وجه الخصوص، يعني معرفة الخصائص العامة لطبيعة العمل في هذا الجهاز، والسمات الخاصة التي تميزه عن غيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى، خدمية كانت أم سلعية، أي دراسة خصائص الخدمات المصرفية التي تقدم للعملاء من جهة ودراسة أثر السمات الخاصة للجهاز المصرفي والمؤثرة على طبيعة المحاسبة المطبقة فيه من جهة أخرى، ومن أهم الخصائص التي تتميز بها الخدمات المصرفية نذكر:

- تتخذ الخدمات المصرفية شكل الأعمال أو التصرفات التي تبذل من قبل مقدميها، وهو العاملون في أقسام المصرف الفنية، أي وجود صفة التلازم ما بين الخدمة المصرفية التي تقدم للعملاء، وشخصية الذي يقوم بتقديمها لهم، وهي بذلك تكون خارجة عن نطاق وظائف التسويق التقليدية كالتخزين والنقل والتغليف... إلخ.

- إن الخدمات المصرفية تباع ثم تنتج وتستهلك في نفس الوقت، أي انعدام فارق الزمن بين الإنتاج والاستهلاك، ويترتب على ذلك عدم وجود وسيط ما بين مرحلة الإنتاج ومرحلة

الاستهلاك، وهو التخزين والتوزيع، وبالتالي عد وجود أرصدة لخدمات تامة آخر المدة أو وحدات تحت التشغيل أخر المدن.

- إن معظم تكاليف إنتاج الخدمات المصرفية تعتبر من التكاليف الثابتة كالأجور وأقساط الاستهلاك ومصاريف الصيانة وأن هذه التكاليف لابد وأن يتحملها البنك بصفة دائمة، مهما تغير حجم الطلب على خدماته بالزيادة أو النقص.

وعليه فإن طبيعة المحاسبة في النشاط البنكي تتحدد في عدة نقاط أهمها[1]:

* أن مجال العمل المصرفي ينحصر بالدرجة الأولى في التعامل بالأموال التي يتلقاها البنكمن العملاء على شكل حسابات جارية وودائع بآجال مختلفة، وغيرها من التصرفات التي تشكل التزاما ماليا على البنك، وبالتالي فإن وظيفة المحاسبة في النشاط المصرفي لا تعتبر وظيفة مساعدة كما هو الحال في الأنشطة الأخرى بل هي تنصرف إلى صميم العمل المصرفي وترتبط بوجوده من خلال تسجيلها للقيود أو للعمليات الخاصة بالتعامل بالأموال في الدفاتر والسجلات حفاظا على الحقوق البنك من جهة وحقوق الغير على البنك من جهة أخرى.

* إن ظروف وطبيعة العمل في النشاط المصرفي، تستلزم السرعة والدقة في الأداء، وهو ما يعني ضرورة تسجيل العمليات المصرفية في كشوف خاصة بها، حال حصولها من واقع المستندات المعززة لها، وترحيلها إلى الدفاتر واليوميات يوما بيوم، لغرض الوقوف على أرصدة الحسابات المدينة والدائنة الخاصة بالعملاء، وتنظيم الكشوف اللازمة من خلاصة نشاط كل قسم من أقسام البنك بشكل دقيق، لغرض تقييم الأداء والرقابة على استغلال الموارد أولا بأول.

[1] زهير الحدرب، لؤي وديان، محاسبة البنوك، دار البادية ناشرون وموزعون، عمان، وسط البلد، الطبعة الأولى،1433هـ/ 2012م، ص30.-32.

* نظرا لارتباط النظام المصرفي بشكل أو بآخر بالسياسات المالية العامة للدولة، وبالتالي خضوعه لمجموعة من التشريعات القانونية لتنظيم نشاطه، بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية، فإن ذلك يعطي للمحاسبة مهمة استثنائية، وهو توفير البيانات والمعلومات اللازمة عن كافة أوجه النشاط المصرفي لمن يطلبها من أجهزة التخطيط والرقابة المركزية من خارج الجهاز المصرفي.

* إن المحاسبة في النشاط المصرفي ترتكز على مجموعة مترابطة من الأجزاء، قوامها الرئيسي المجموعات المستندية والدفترية، وقواعد الرقابة الداخلية، والتي تشكل في مجموعها النظام المحاسبي، والذي يعتبر أحد مصادر المعلومات المهمة للإدارة المصرفية، لتوفر البيانات التي تحتاجها عن مجمل نشاط البنك لتوفير الرقابة الكافية على موارد البنك واستخداماتها بأعلى كفاءة ممكنة.

المبحث الثاني: الأنظمة المحاسبية البنكية في الجزائر

قبل صدور النظام رقم 92-08 لم يكن هناك تشريع يتعلق بمخطط الحسابات البنكية، بل لكل بنك مخطط حسابات خاص به يختلف عن باقي مخططات البنوك الأخرى، ويعتبر النظام رقم 92-08 أول تشريع يتضمن مخطط للحسابات البنكية، وفيما يلي التشريعات التي تتعلق بالنظام المحاسبي البنكي في الجزائر.

المطلب الأول: النظام رقم 92-08

يعتبر النظام رقم 92-08 المؤرخ في 22 جمادي الأولى عام 1413 الموافق لـ 17 نوفمبر سنة 1992 المتضمن مخطط الحسابات المصرفي والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، أول تشريع تطرق إلى محاسبة البنوك في الجزائر، والذي يهدف وفقا لمادته

الأولى إلى تحديد مخطط الحسابات المصرفي والقواعد المحاسبية (المبادئ المحاسبية العامة وقواعد التقييم الخاصة) المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، ومن أهم ما تضمنه:

-أشار القسم الأول مخطط الحسابات المصرفي من خلال مضمون المادة 02 (والوحيدة في هذا القسم) إلى إلزامية تطبيق مخطط الحسابات المصرفي على البنوك والمؤسسات المالية المرفقة مع النظام 92-08، وذلك من خلال مطابقة الترميز والاسم ومضمون حسابات العمليات؛

-تطرق القسم الثاني مبادئ محاسبية عامة من خلال مضمون المواد 04 إلى 10 إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (المادة 04 إلى مبدأ ثبات طرق التقييم، المادة 05 إلى مبدأ استمرارية النشاط، المادة 06 إلى مبدأ استقلالية الدورات المالية، المادة 07 إلى مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء حالة إعادة التقييم، المادة 08 إلى مبدأ عدم المقاصة، المادة 09 إلى مبدأ الحيطة والحذر، المادة 10 إلى قابلية المقارنة)، باستثناء الحالات الخاصة لبعض الأنواع من العمليات المنصوص عن طريق الأنظمة (مضمون المادة 03)؛

-حدد القسم الثالث قواعد تقييم خاصة من خلال المادة 11 والوحيدة إلى خضوع بعض الأنواع من العمليات، لاسيما على العملات الصعبة والأوراق المالية، إلى قواعد تقييم خاصة محددة عن طريق أنظمة؛

-خصص القسم الرابع والأخير إلى الأحكام النهائية من خلال المادتين 12 و13، تضمنت المادة 12 إلى تاريخ تطبيق هذا النظام ابتداء من أول يناير سنة 1993، أما المادة 13 تضمنت إلى إصدار بنك الجزائر عند الاقتضاء إلى تعليمات تحدد كيفيات تطبيق هذا النظام.

وقد ضم هذا النظام أيضا ملحق لقائمة الحسابات إضافة إلى شرح مختصر لأصناف الحسابات، وتمثلت هذه الأصناف في:

-الصنف الأول: حسابات عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك؛

-الصنف الثاني: حسابات العمليات مع الزبائن؛

-الصنف الثالث: حسابات محفظة الأوراق المالية وحسابات تسوية؛

-الصنف الرابع: حسابات القيم الثابتة؛

-الصنف الخامس: أموال خاصة ومماثلة؛

-الصنف السادس: حسابات المصاريف؛

-الصنف السابع: حسابات الإيرادات؛

-الصنف الثامن: حسابات النتائج؛

-الصنف التاسع: حسابات خارج الميزانية.

المطلب الثاني: النظام رقم 92-09.

صدر النظام رقم 92-09 المؤرخ في 22 جمادي الأولى عام 1413 الموافق لـ 17 نوفمبر سنة 1992 المتعلق بإعداد الحسابات الفردية السنوية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها[1]،

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15 الموافق لـ 07 مارس 1993 م، السنة الثلاثون، ص ص 28-39.

والذي يهدف إلى تحديد شروط إعداد الحسابات الفردية السنوية للبنوك والمؤسسات المالية (المادة الأولى)، وشمل على ثلاثة أقسام موضحة كالتالي:

-خصص القسم الأول للأحكام العامة وضم المواد من 02 إلى 12، وتطرق عموما إلى:

* القوائم المالية موضوع النشر (المادة 02).

* الصورة الصادقة للقوائم المالية (المادة 03).

*إجبارية إعداد القوائم المالية وفقا للنماذج المحددة من طرف المشرع والملحقة بهذا النظام (المادة 04).

* إمكانية إدراج أرقام حسابات أكثر تفصيلا بما يتوافق مع مدونة الحسابات الخاصة بالبنوك (المادة 05).

* وجوب تكييف وتطابق أنظمة البنوك المتعلقة بالمعلومات بصفة عامة وتلك المتعلقة بوظيفتها المحاسبية الخاصة مع أرصدة الحسابات الواردة والبنود الواردة في القوائم المالية (المادة 06).

* وجوب تسجيل العمليات وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وعند الاقتضاء وفقا لقواعد التقييم الخاصة المحددة عن طريق التشريع (المادة 07).

* تسجيل بنود أصول الميزانية التي خضعت للاهتلاك أو تخصيص مؤونة بقيمتها الصافية (المادة 08).

* تسجيل الفوائد والعمولات الجارية التي ستحصل ضمن أصول الميزانية أما الفوائد والعمولات الجارية التي ستدفع–المستحقة– ضمن خصوم الميزانية (المادة 09).

*كيفية تسجيل الإيرادات والمصاريف (المادة 10).

*شرح محتوى الملحق رقم 04 المرفق لهذا النظام (المادة 11).

* توضيح بنود تسجيل بعض عناصر الأصول في الميزانية أو خارج الميزانية (المادة 12).

–خصص القسم الثاني مراقبة الحسابات ونشرها وضم المواد 13 إلى 15:

* أشارت المادة 13 إلى إلزامية خضوع المبالغ المدرجة في الحسابات الفردية السنوية للمراقبة.

* المادة 14 فأشارت إلى امتداد المراقبة على أنظمة الإعلام الآلي والوثائق المتعلقة بالتحاليل والبرمجة وتنفيذ المعالجات.

*المادة 15 فتطرقت إلى تقيد المؤسسات الخاضعة بنشر حساباتها وفقا للمادة 167 * من القانون رقم 90–10 المتعلق بالنقد والقرض السالف ذكره.

–أما القسم الثالث فخصص للأحكام الانتقالية من خلال المادتين 16 و17:

* تضمنت المادة 16 إلى إلزامية إرفاق المؤسسات الخاضعة لأحكام هذا النظام لأول مرة، بالوثائق التفسيرات والجداول المناسبة لتبرير التغييرات التي أدخلت على بنود الحسابات الفردية السنوية للسنة المالية السابقة

* تشير المادة 167 إلى الوجوب على البنوك والمؤسسات المالية أن تنشر حساباتها في جريدة الإعلانات القانونية وفقا لشروط يحددها مجلس النقد والقرض.

*المادة 17 فنصت على تاريخ بدأ سريان تطبيق هذا النظام والذي يكون للسنوات المالية المفتوحة بعد 31 ديسمبر 1992.

وقد ضم هذا النظام أربعة ملاحق، خصص الملحق رقم 01 إلى بنية الميزانية ومحتوى البنود الواردة فيها، أما الملحق رقم 02 فخصص إلى بنية خارج الميزانية ومحتوى البنود التي تضمها، والملحق رقم 03 إلى بنية حساب النتائج ومحتوى البنود الواردة فيه، في حين خصص الملحق رقم 04 والأخير إلى محتوى الملحق (معلومات عن اختيار الطرق المستعملة، معلومات عن بنود الميزانية وخارج الميزانية وحساب النتائج).

المطلب الثالث: النظام رقم 94-18

صدر النظام رقم 94-18 المؤرخ في 21 رجب عام 1415 الموافق لـ 25 ديسمبر سنة 1994 المتضمن قيد العمليات بالعملات الصعبة [1]، والذي يلزم ويوجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تسجل بقيد محاسبي العمليات بالعملات الصعبة (يقصد بالعمليات بالعملات الصعبة تلك التي تتم بعملة غير العملة الوطنية)، وفقا لطرق وقواعد التقويم المحددة بهذا النظام [**]، وقد ضم 05 عناوين موضحة كالتالي:

-خصص العنوان الأول للأحكام العامة وضم المواد من 01 إلى 06:

*أشارت المادة الأولى إلى وجوب البنوك بتسجيل العمليات بالعملة الصعبة (المادة الأولى)

*كيفية تسجيل العمليات بالعملة الصعبة (المادة 02)

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 10 الموافق لـ 26 فبراير 1995 م، السنة الثانية والثلاثون، ص ص 37-39.

[**] وهو مضمون المادة الأولى من هذا النظام.

* وأوضحت المادة 03 مفهوم عمليات الصرف الفوري الواردة في مضمون المادة 02

* المادة 04 فوضحت مفهوم عمليات الصرف لأجل المشار إليها في المادة 02

*أما المادة 05 فأوجبت على البنوك استعمال وضعية الصرف ومقابل وضعية الصرف (والتي يقصد بها حسابات ربط بين المحاسبة بالعملات الصعبة والمحاسبة بالعملة الوطنية)

* أما المادة 06 فأشارت إلى وجوب تسجيل خارج الميزانية عمليات العملة الصعبة مع مهلة متعارف عليها، وعند التسليم تسجل العمليات في الميزانية.

-خصص العنوان الثاني إلى تقويم العمليات بالعملات الصعبة وضم المواد من 07 إلى 12:

* أشارت المادة 07 إلى إقفال الحسابات وفقا لسعر السوق المعمول به عند تاريخ الإقفال أو بسعر السوق الملاحظ عند أقرب تاريخ سابق، كما يحدده تسعير بنك الجزائر

*أما المواد من 08 إلى 12 فأشارت إلى كيفيات تطبيق سعر السوق على عناصر الأصول والخصوم، التزامات الصرف الفوري، العمليات الخاصة بالقروض والاقتراضات بالعملات الصعبة، عمليات الصرف لأجل، العمليات الخاصة بالتغطية (وهي عمليات الصرف لأجل المرتبطة في أن واحد بعمليات الصرف الفوري وبقروض وباقتراضات)، وكذا عمليات الصرف لأجل غير المغطاة.

-خصص العنوان الثالث إلى القيد المحاسبي لنتيجة العمليات بالعملات الصعبة وضم المواد من 13 إلى 15:

* أشارت المادة 13 إلى تسجيل الفروقات ضمن حساب النتائج عند إقفال الحسابات، من جهة المبالغ الناجمة عن تقويم حسابات وضعية الصرف الواردة في المواد 08، 09، 10 و12 الواردة في هذا النظام، ومن جهة أخرى المبالغ المسجلة في حسابات مقابل وضعية الصرف

* أما المادة 14 إلى كيفيات تسجيل عمليات التغطية المقيمة طبقا للمادة 11 من هذا النظام.

* أما المادة 15 وفي الفقرة الأولى منها تحديدا فأوجبت على البنوك والمؤسسات المالية أن تستعمل حسابات تسوية تفتح حسب طبيعة العمليات وتحرر بكل عملة من العملات الصعبة المستعملة، أما الفقرة الثانية فأوضحت طريقة تقويم الأعباء والفوائد المستحقة بالعملات الصعبة المتعلقة بالقروض والاقتراضات والمستندات وعمليات خارج الميزانية، في حين أشارت الفقرة الثالثة والأخيرة من المادة 15 إلى كيفية تقييد الأعباء والفوائد بالعملات الأجنبية غير المستحقة.

-خصص العنوان الرابع إلى قواعد تكميلية وضم المواد من 16 إلى 20:

* تطرقت المادة 16 إلى كيفية تسعير العملات الصعبة غير المسعرة.

* تطرقت المادة 17 إلى تقييد وكيفية تسجيل تخصيصات الفروع والوكالات في الخارج بالعملات الصعبة وتقوم بما يقابلها من العملة الوطنية عند تاريخ الإقفال.

* أشارت المادة 18 إلى تسجيل الفروق المتعلقة بعمليات تتحمل فيها الدولة خطر الصرف في حسابات فارق التحويل.

* أشارت المادة 19 إلى عدم تقييد الفروق الموجبة الناتجة عن تحويل عناصر محررة بعملات صعبة ذات سيولة غير كافية في الأسواق في حساب النتائج (ويقصد بمصطلح سائلة حسب مفهوم هذا النظام كل سوق تتضمن غرفة مقاصة تنظم سيولة السوق وتضمن إتمام العمليات)

*أما المادة 20 تطرقت إلى كيفية تقييد الفروق الناتجة عن تحويل سندات الاستثمار وسندات المساهمة والفروع المحررة بالعملات الصعبة والممولة بالعملة الوطنية؛

-أما العنوان الخامس والأخير فخصص للأحكام النهائية من خلال المادتين 21 و22:

*تضمنت المادة 21 إلى أنه عند الاقتضاء يصدر بنك الجزائر تعليمات تحدد كيفيات تطبيق هذا النظام

* أما المادة 22 فنصت إلى تاريخ دخول هذا النظام حيز التنفيذ والذي يكون ابتداء من 01 جانفي 1995.

المطلب الرابع: النظام رقم 97-01

صدر النظام رقم 97-01 المؤرخ في 08 جانفي 1997 والمتضمن قيد العمليات الخاصة بالأوراق المالية[1]، وضم 33 مادة مدرجة ضمن 08 عناوين رئيسية، ومن أهم ما تضمنه:

أولا: أحـكام عامة.

وضم المواد من 01 إلى 04، وهي ملخصة على النحو التالي:

[1] بنك الجزائر، أنظمة 1997، ص ص 174-180، متاح على الموقع www.bank-of-algeria.dz، تاريخ التصفح 2023/04/15.

-حددت المادة الأولى إلى وجوب البنوك والمؤسسات المالية أن تسجل في دفاترها المحاسبية عمليات الشراء، التنازل، قرض واقتراض الأوراق المالية؛

-أوضحت المادة 02 الأوراق المالية موضوع هذا النظام.

-حددت المادة 03 أنواع الأوراق المالية، أوراق مالية ذات دخل ثابت وأوراق مالية ذات دخل متغير.

-أوضحت المادة 04 مفهوم الأوراق المالية ذات الدخل المتغير المذكورة في المادة 03 من هذا النظام، أما الأوراق المالية ذات الدخل المتغير التي تمنح حقوقا في رأس مال مؤسسة موجه للمساهمة في نشاط بنك أو مؤسسة مالية فهي غير معنية بأحكام هذا القانون.

ثانيا: أحكام تطبق على الأوراق المالية للمعاملات.

وضم المواد من 05 إلى 08، وهي ملخصة على النحو التالي:

-حددت المادة 05 مميزات الأوراق المالية للمعاملات.

-أشارت المادة 06 إلى الوجوب على البنوك والمؤسسات المالية إعادة النظر دوريا على الأقل عند كل إقفال محاسبي في تصنيف الأوراق المالية للمعاملات.

-أشارت المادة 07 إلى طريقة تقييم الأوراق المالية للمعاملات عند التقييد المحاسبي سواء عند الشراء أو عند البيع.

-تطرقت المادة 08 إلى طريقة تقييم الأوراق المالية للمعاملات عند كل إقفال محاسبي.

ثالثا: أحكام تطبق على الأوراق المالية للتوظيف.

وضم المواد من 09 إلى 12، ومن أهم ما تضمنته هذه المواد نذكر:

-أعطت المادة 09 مفهوم الأوراق المالية للتوظيف؛

-تطرقت المادة 10 إلى تاريخ تسجيل الأوراق المالية للتوظيف محاسبيا، إضافة إلى طرق تقييمها؛

-تطرقت المادة 11 إلى المعالجة المحاسبية عند كل إقفال محاسبي للأوراق المالية للتوظيف من خلال تكوين مؤونة في حال وجود نقص في القيمة؛

-أوجبت المادة 12 على البنوك والمؤسسات المالية وعند كل إقفال محاسبي، تقييد في الحسابات الملحقة الفوائد المستحقة منذ تاريخ شراء الأوراق المالية ذات الدخل الثابت.

رابـعا: أحكام تطبق على الأوراق المالية للاستثمار.

وضم المواد من 13 إلى 18 وأهم ما تضمنته هذه المواد:

المادة 13: الأوراق المالية للإستثمار هي أوراق مالية ذات دخل ثابت تم شراؤها قصد الاحتفاظ بها بصفة دائمة أي إلى غاية تاريخ الاستحقاق

يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي تسجل أوراقا مالية تم شراؤها ضمن الأوراق المالية للاستثمار أن تمتلك وسائل تسمح لها:

- إما بالإحتفاظ بها فعلا، لاسيما بالحصول على موارد مسندة إجماليًا ومخصصة لتمويل هذه الأوراق المالية.

- وإما أن تحتمى بصفة مستمرة، عن طريق تغطية ضد انخفاض قيمة الأوراق المالية الناجمة عن تغيرات معدلات الفائدة.

وفي حالة عدم توفر البنك أو المؤسسة المالية على إمكانيات التمويل أو التغطية تسجل هذه الأوراق المالية ضمن

الأوراق المالية للتوظيف.

المادة 14: تسجل الأوراق المالية للاستثمار بتاريخ شرائها وبسعر الشراء دون التكاليف. إذا تانت هذه الأوراق المالية عن الأوراق المالية للمعاملات تسجل بسعر سوق يوم التحويل وإذا تأتت عن الأوراق المالية للتوظيف تسجل بسعر الشراء وتسترجع الاحتياطيات المكونة سابقا على العمر المتبقى للأوراق المالية المعنية.

تسجل الفوائد المستحقة المشاهدة عند شراء الأوراق المالية في الحسابات الملحقة.

المادة 15: عندما يتجاوز سعر اقتناء الأوراق المالية ذات الدخل الثابت سعر سدادها، يتم اهتلاك الفرق خلال العمر المتبقى لهذه الأوراق المالية، وعندما يكون سعر اقتناء الأوراق المالية ذات الدخل الثابت أقل من سعر سدادها، يدرج الفرق في العائدات خلال العمر المتبقى لها.

المادة 16: عند الاقفال المحاسبي، لا يتم تكوين مؤونات تخص نقص القيمة الكامنة، التي تبرز من الفرق بين القيمة المحاسبية المعدلة بالاهتلاك وتكرار الفروق المذكورة أعلاه، وسعر السوق للأوراق المالية ذات الدخل الثابت إلا عند وجود احتمال قوي بعدم احتفاظ البنك أو المؤسسة المالية المعنية بهذه الأوراق المالية إلى غاية تاريخ الاستحقاق بسبب ظروف جديدة

وبدون الإضرار بالمؤونات الواجب تكوينها عند وجود أخطار تقصير من مصدر الأوراق المالية إن فوائض القيمة لا تقيد محاسبيا.

المادة 17يجب عند كل إقفال محاسبي استعمال حسابات ملحقة قصد تسجيل الفوائد المستحقة ضمن النتيجة.

المادة 18: يجب تسجيل الفروق الناجمة عن تحويل الأوراق المالية للاستثمار المقومة بالعملات الأجنبية في حسابات التّسوية. وعندما تكون هذه الأوراق المالية مقومة وممولة بالعملات الأجنبية، تقيد محاسبيا فروق التحويل في هذه الأوراق المالية بصفة متناظرة مع الفروق المشاهدة في التمويل.

خامسا: أحكام تطبق على الاكتتاب في إصدار الأوراق المالية.

وضم المادتين 19 و20 وأهم ماتضمنته هذه المواد.

المادة 19: تسجل الأوراق المالية المصدرة بضمان التزام نهائي يمنحه بنك أو مؤسسة مالية لاسيما في إطار نقابات الضمان ضمن الإلتزامات خارج الميزانية الحصة المكتتب فيها وبسعر الإصدار.

تسجل عمليات إعادة التصنيف المحققة من خلال شراء أو بيع التزام بالإكتتاب قبل تاريخ تسديد الإصدار، ضمن الإلتزامات خارج الميزانية وبقيمة معاملتها.

المادة 20: تقيم الأوراق المالية للمعاملات التي تم اقتناؤها في إطار الإلتزامات النهائية وإعادة التصنيف حسب سعرها في السوق إذا ما تم تداولها في سوق يمكن اعتبار سيولته مضمونة وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 5 أعلاه.

تحول الأوراق المالية المكتتب فيها عند الإصدار، من قبل بنك أو مؤسسة مالية، والتي لم توظف من جديد عند إقفال الإصدار حسب نية المؤسسة المكتتبة إلى الأوراق المالية للمعاملات أو الأوراق المالية للتوظيف أو الأوراق المالية للإستثمار:

- إما بتاريخ إدخالها في البورصة.
- أو في غضون ثلاثين يوما على الأكثر ابتداء من تاريخ إقفال الإصدار في حالة ما إذا كانت الأوراق المالية غير مقبولة للتسعير.
- أو في حالة تشكيل نقابة إصدار، عند حل هذه الأخيرة وفي مدة أقصاها ثلاثة أشهر بعد إقفال الإصدار.

سادسا: أحكام تطبق على التنازلات عن الأوراق المالية أو قرضها أو اقتراضها.

وضم المواد من 21 إلى 27 وأهم ما تضمنته هذه المواد:

المادة21: يمكن أن تكون التنازلات عن الأوراق المالية تنازلات كاملة أو تنازلات مصحوبة بقدرة استرجاع أو إعادة شراء أو تنازلات مصحوبة بالإلتزام بالاسترجاع.

المادة 22: التنازلات الكاملة عن الأوراق المالية، حسب مفهوم هذا النظام هي:

– تنازلات محققة بدون التزام أو قدرة استرجاع أو إعادة شراء من طرف المتنازل.

- تنازلات غير مصحوبة بضمان يمنحه المتنازل ضد أخطار التقصير من المدينين.

في حالة التنازلات الكاملة عن الأوراق المالية تختفي الأوراق المالية المتنازل عنها من ميزانية المتنـازل وتسجل بسعر اقتنائها، ضمن أصول المتنازل له، وإثر تحقيق عملية التنازل الكامل، ويسجل المتنازل في حسابه للنتائج الربح أو الخسارة الناجمة عن التنازل المتمثل في الفروق بين سعر البيع والقيمة المحاسبية للأوراق المالية المتنازل عنها.

يحتفظ بالأوراق المالية المتنازل عنها، والمصحوبة بضمان يمنحه المتنازل ضد أخطار تقصير المدينين مسجلة في ميزانية المتنازل ولا تدرج ضمن أصول المتنازل له. يسجل المتنازل له ضمن الأصول دينا على المتنازل يساوي سعر التنازل.

المادة 23: في حالة التنازلات عن أوراق مالية مصحوبة باتفاق يحتفظ المتنازل بموجبه بقدرة استرجاع الأوراق المالية المتنازل عنها مقابل دفع سعر متفق عليه وفي تاريخ أو في أجل محدد فإن الأوراق المالية المتنازل عنها تختفي من ميزانية المتنازل وتسجل بسعر شرائها ضمن أصول المتنازل له.

يقوم المتنازل والمتنازل له بتسجيل خارج الميزانية، مبلغ يساوي السعر المتفق عليه دون الفوائد أو التعويضات، في حالة ممارسة قدرة الاسترجاع أو إعادة الشراء.

عند تحقيق عملية التنازل عن أوراق مالية مع قدرة الإسترجاع، يسجل المتنازل ضمن حساب النتائج الربح أو الخسارة الناجمة عن التنازل المتمثل في الفرق بين سعر التنازل والقيمة المحاسبية للأوراق المالية المتنازل عنها.

في حالة استرجاع المتنازل للأوراق المالية المتنازل عنها، يكون القيد المحاسبي للتنازل والقيد الخاص بالإقتناء المنصوص عليهما في الفقرة الأولى أعلاه، موضوع قيد معاكس. تختفي الأوراق المالية المتنازل عنها من ميزانية المتنازل له وتسجل من جديد ضمن أصول المتنازل، يسجل المتنازل له ضمن حساب النتائج الربح أو الخسارة الناجمة عن إعادة البيع ويقوم المتنازل بقيد الأوراق المالية المسترجعة ضمن الأصول بسعر الإسترجاع المتفق عليه.

المادة 24: في حالة التنازلات عن الأوراق المالية المصحوبة باتفاق يلتزم بموجبه المتنازل بالإسترجاع والمتنازل له بإعادة بيع نفس الأوراق المالية بسعر وتاريخ متفق عليهما، تبقى الأوراق المالية المتنازل عنها في ميزانية المتنازل الذي يسجل ضمن الخصوم المبلغ المحصل عليه والممثل لدينه تجاه المتنازل له. لا تسجل الأوراق المالية المتنازل عنها في ميزانية المتنازل له الذي يسجل ضمن الأصول المبلغ المدفوع والممثل المستحقاته على المتنازل ويعين المتنازل في المحاسبة في بند خاص الأوراق المالية المتنازل عنها في إطار هذه العمليات التي تعرف بنظام الأمانة.

عندما يمنح المتنازل له بنظام الأمانة الأوراق المالية التي تحصل عليها بنفسه برسم الأمانة، يسجل ضمن خصومه المبلغ المحصل عليه والممثل للدين.

عند الإقفال المحاسبي، يقوم المتنازل والمتنازل له على التوالي، بتقييم الأوراق المالية الموضوعة بنظام الأمانة والدين تجاه المتنازل له أو المستحق على المتنازل وفقا للقواعد الخاصة بكل واحدة من هذه العمليات عندما يخص التنازل الأوراق المالية للمعاملات، يجب تسجيل العنصر المقابل للعب، أو الناتج المشاهد في حسابات التسوية إلى غاية إعادة شراء الأوراق المالية.

يجب أن يدرج مبلغ الأوراق المالية الممنوحة بنظام الأمانة في ملحق الحسابات الفردية السنوية للمتنازل القابلة للنشر.

المادة 25: لا يترتب عن الانخفاض المحتمل في قيمة الأوراق المالية، موضوع رسم الأمانة، تكوين مؤونات من طرف المتنازل له قابلة للخصم ضريبياً.

المادة 26: عندما يتعلق الأمر بقرض يخص الأوراق المالية، لايدرج المقرض الأوراق المالية المقروضة ضمن الميزانية وإنما يسجل دينا ممثلا للقيمة المحاسبية للأوراق المالية المقروضة.

يسجل المقترض للأوراق المالية في أصول ميزانيته الأوراق المالية المقترضة ضمن فئة الأوراق المالية للمعاملات، كما يسجل في الخصوم دين الأوراق المالية تجاه المقرض تتم هذه التسجيلات بسعر | السوق ليوم الإقتراض.

المادة 27: عند الإقفال المحاسبي، يقيم المقرض مستحقاته وفقا للقواعد المطبقة على الأوراق المالية التي هي محل قرض (أوراق مالية للمعاملات للتوظيف أو للاستثمار). ويقيم المقترض دينه من الأوراق المالية بسعر سوق الأوراق المالية المقترضة الأقرب والأوراق المالية المسجلة ضمن أصوله طبقا للقواعد المطبقة على الأوراق المالية للمعاملات.

تقيد محاسبيا المكافأة الخاصة بقرض أو إقتراض الأوراق المالية وفقا لنسبة المدة الزمنية.

سابعا: أحكام متنوعة.

وضم المواد من 28 إلى 31 وأهم ما تضمنته هذه المواد:

المادة 28: يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تشير في نظام إعلامها المحاسبي، وهذا عند تحقيقها، إلى العمليات على الأوراق المالية حسب ما إذا كانت الأوراق المالية للمعاملات أو للتوظيف أى للاستثمار ووفقا لخصوصيات الأوراق المالية المعنية.

المادة 29: يتم تحديد سعر السوق المشار إليه في مختلف مواد هذا النظام على النحو الآتي:

- تقيم الأوراق المالية المسعرة والمحررة بالدينار أو العملات الأجنبية حسب آخر مسجل.
- وتقدر الأوراق المالية غير المسعرة حسب قيمتها المحتملة للتداول.

المادة 30: يتم القيد المحاسبي المنصوص عليه في هذا النظام في ميزانية البنوك والمؤسسات المالية عند تحويل ملكية الأوراق المالية.

فيما يتعلق بالأوراق المالية ذات الدخل الثابت لا يمكن أن يعتبر تحويل الملكية قد تحقق قبل التاريخ الذي وقع عليه الإختبار لتحديد مبلغ الفوائد المستحقة الصالح البائع.

عندما يسبق تاريخ التداول تاريخ تحويل الملكية تسجل الأوراق المالية خارج الميزانية في غضون هذه الفترة وتكون موضوع تقييم حسب فئة الأوراق المالية المعنية.

المادة 31: تقدم البنوك والمؤسسات المالية، في ملحق حساباتها الفردية السنوية القابلة للنشر. توزيعا للأوراق المالية التي بحوزتها حسب ما إذا كانت خاضعة أو غير خاضعة للتسعير أو حسب ما إذا كانت مسجلة ضمن الأوراق المالية للمعاملات أو للتوظيف أو للاستثمار.

ثامنا: أحكام ختامية.

وضم المادتين 32 و33 و أهم ما تضمنته هذه المواد:

المادة32: تحدّد عند الاقتضاء، تعليمات يصدرها بنك الجزائر إجراءات تطبيق هذا النظام.
المادة 33: ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المطلب الخامس: النظام رقم 09-04.

صدر النظام رقم 09-04 المؤرخ في أول شعبان عام 1430 الموافق لـ 23 يوليو سنة 2009 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية [1]، والذي يهدف وفقا لمادته الأولى إلى تحديد مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية (المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي) المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، ومن أهم ما تضمنه:

-أشارت المادة 02 إلى إلزام البنوك والمؤسسات المالية تسجيل العمليات المحاسبية وفق مخطط الحسابات البنكي المرفق بهذا النظام، والتي تخص مطابقة الترميز وتسمية ومحتويات حسابات العمليات؛

-ألزمت المادة 03 البنوك والمؤسسات المالية تسجيل العمليات المحاسبية وفقا للمبادئ المحاسبية المحددة في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي والنصوص التنظيمية الخاصة به؛

-حددت المادة 04 قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأصول والخصوم والأعباء والنواتج وفق مضمون القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76 الموافق لـ 29 ديسمبر 2009 م، السنة السادسة والأربعون، ص ص 12-16.

-حددت المادة 05 خضوع بعض أنواع العمليات، لاسيما على العملات الصعبة والسندات، إلى قواعد خاصة للتقييم والتسجيل المحاسبي التي تحدد عن طريق أنظمة؛

-تضمنت المادة 06 إلى إصدار بنك الجزائر عند الاقتضاء إلى تعليمات تحدد كيفيات تطبيق هذا النظام.

-تلغي المادة 07 كل الأحكام المخالفة لهذا النظام، وخاصة النظام رقم 92-08 السالف ذكره.

-حددت المادة 08 تاريخ تطبيق هذا النظام ابتداء من أول يناير سنة 2010.

وقد ضم هذا النظام أيضا ملحق لمدونة الحسابات إضافة إلى شرح مختصر لأصناف الحسابات، وتمثلت هذه الأصناف في:

-الصنف الأول: حسابات عمليات الخزينة وعمليات ما بين المصارف.

-الصنف الثاني: حسابات العمليات مع الزبائن.

-الصنف الثالث: حسابات الحافظة – سندات وحسابات التسوية.

-الصنف الرابع: حسابات القيم الثابتة.

-الصنف الخامس: رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة.

-الصنف السادس: حسابات الأعباء.

-الصنف السابع: حسابات النواتج.

-الصنف التاسع: حسابات خارج الميزانية.

***ملاحظة:** سنتطرق بشيء من التفصيل إلى هذا النظام، خاصة ما تعلق بمضمون الأصناف الواردة فيه وكذا مدونة الحسابات من خلال توضيح التسجيلات المحاسبية المتعلقة ببعض أقسام البنوك، على اعتبار أن هذا النظام هو الساري العمل به اليوم.

المطلب السادس: النظام رقم 09-05

صدر النظام رقم 09-05 المؤرخ في 29 شوال عام 1430 الموافق لـ 18 أكتوبر سنة 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها [1]، والذي يهدف إلى تحديد شروط إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية (المادة الأولى)، ومن أهم ما تضمنه هذا النظام نذكر التالي:

- حددت المادة 02 إلى الكشوف المالية القابلة للنشر من طرف البنوك والمؤسسات المالية والمتمثلة في الميزانية، خارج الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملحق؛

- وجوب إعداد الكشوف المالية وفقا للنماذج المحددة والملحقة بهذا النظام (المادة 03)؛

- إعداد الميزانية على أساس السيولة المتناقصة (المادة 04)؛

- وجوب إعداد الكشوف المالية وفقا للأس المحاسبية وقواعد التقييم الواردة في النظام 09-04 السالف ذكره (المادة 05)؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76 الموافق لـ 29 ديسمبر 2009 م، مرجع سابق، ص ص 16-34.

– وجوب تنظيم ومسك المحاسبة المعلوماتية طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 09-110 * المؤرخ في 07 أفريل 2009 الذي يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة النظم المعلوماتية (المادة 06)؛

– وجوب نشر الكشوف المالية في الأشهر الستة (06) لإقفال السنة المالية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الإجبارية وفقا للمادة 103 من الأمر رقم 03-11 السالف ذكره (المادة 07)؛

– تضمنت المادة 08 إلى تحديد بنك الجزائر عند الاقتضاء إلى تعليمات تحدد كيفيات تطبيق هذا النظام؛

– ألغت المادة 09 العمل بأحكام النظام 92-09 السالف ذكره؛

– حددت المادة 10 تاريخ تطبيق هذا النظام ابتداء من أول يناير سنة 2010.

وقد ضم هذا النظام أيضا ملاحق لعرض الكشوف المالية مرفقة بشروحات لمحتوى البنود الواردة فيها، وتمثلت في الملاحق التالية:

– الملحق رقم 01: نموذج الميزانية (جانب الأصول والخصوم).

– الملحق رقم 01 مكرر: نموذج خارج الميزانية.

– الملحق رقم 02: نموذج حساب النتائج.

– الملحق رقم 03: نموذج جدول تدفق الخزينة (الطريقة غير المباشرة).

* أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 21 لسنة 2009.

- الملحق رقم 04: نموذج جدول تغير الأموال الخاصة.

- الملحق رقم 05: نموذج ملحق الكشوف المالية (وتضمن 11 مذكرة، ويشمل ملحق الكشوف المالية على تفسيرات وتعليقات ذات طابع بالغ الأهمية).

المبحث الثالث: مدخل للمعايير المحاسبية الدولية

المطلب الأول: تعريف المعايير المحاسبية الدولية ونشأتها

أولا: تعريف المعايير المحاسبية الدولية

تعريف المعايير على أنها نماذج أو إشارات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات[1].

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص103.

– المعايير المحاسبية هي عبارة عن مجموعة ن المقاييس والإرشادات المرجعية الوضعية والمحددة يستند عليها المحاسب في إنجاز عمله من قياس وإثبات وإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمؤسسة[1].

– تعتبر المعايير المحاسبية بمثابة التوجيهات الرسمية التي تحدد كيفية تسجيل بعض أنواع العمليات أو الأحداث والمعلومات التي ينبغي إعطاؤها في الملاحق المرافقة للقوائم المالية.[2]

– كما تعتبر المعايير المحاسبية الدولية على مجموعة القواعد المحددة بشأن طريقة تسجيل وتبويب وتقديم المعلومات المالية، حيث تساعد هذه القواعد معدي القوائم المالية بالاستجابة لمتطلبات مختلفة مستخدمي المعلومة المالية خاصة الأطراف الخارجية، وذلك من خلال ضمان أن المعلومة المالية التي يتم إيصالها ملائمة وموثوقة[3].

* من التعاريف السابقة يمكن استنتاج يمكن استنتاج أن المعايير المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من المبادئ والقواعد التي تصدر عن هيئة رسمية بهدف تنظيم وضبط العمل المحاسبي للأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المعايير المحاسبية الدولية

أولا: أهمية المعايير المحاسبية الدولية:

---

[1] محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية واتعكاساتها على الدول العربية، الطلعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر 2005، ص58.

[2] مداني بن لغيث، إشكالية التوحيد المحاسبية، تجربة الجزائر، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، 2002، ص53.

[3] شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العاملي، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007، ص137.

تُشكل المحاسبة أهمية بالغة الاقتصاديات الدولية بصفة عامة وللأسواق المالية بصفة خاصة، وما يترتب على ذلك من أهمية كبرى لمعايير أعداد التقارير المالية بصورة سليمة، وقد كانت الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من اضطرابات أسواق المال العالمية وكذلك إفلاس شركة إنرون والشركات الدولية الأخرى وفرصته لإلقاء الضوء على أهمية المحاسبة السليمة ومعايير إعداد التقارير. وأصبح المستثمرون يطالبون بتقارير مالية أكثر شفافية تتيح لهم الاطلاع على العمليات التي تقوم بها الشركات يمكنهم من تقرير الخاطر والمزايا تتضمنها استثماراتهم، ومن هنا يتمثل الهدف الرئيسي للمعايير المحاسبية في تحقيق التناسق في مجال الابلاغ المالي بين المؤسسات الاقتصادية للدولة الواحدة وفيما بين المؤسسات أكثر من دولة، وذلك لتمكين المستثمرين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية من اتخاذ القرارات استنادا إلى بيانات مُعدة علم أساس ثابت وبشكل مستمر، ويحمل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية مجموعة من الميزات أهمها[1]:

1. توفير المعلومات المالية لتحديد أن الإيرادات المتوقعة للسنة المالية قادرة على تغطية النفقات المتوقعة.

2. تقديم أكثر فاعلية للكيانات المستهدفة في عمليات الاستحواذ.

3. إيضاح أن الموارد المتحققة والاتفاقات بها بشكل مشاريع وإنجازات قد تم تحقيقها بناء على الموازنة المقررة والمعتمدة من المجلس التشريعي.

4. تزويد المستفيدين بالمعلومات المالية للمساعدة عن تحقيق الأهداف والإنجازات.

[1] محمد محمود حسن لافي، معوقات تطبيق معايير الحاسبة الدولية للقطاع العام في المؤسسات الحكومية، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، كلية الأعمال، 2013، ص7.

5. تزويد المعلومات المالية لتحديد أن المركز المالي للوحدات الحكومية قد تحسن نتيجة العمليات التشريعية خلال الفترة.

6. يجب أن تساعد القوائم المالية في إظهار مستوى الخدمات المقدمة والتي يمكن أن تقدم خلال الفترة وكذلك الالتزامات المترتبة على تقديم الخدمات.

ثانيا: الهدف من المعايير المحاسبية الدولية

تهدف عمليات التوحيد المحاسبية في الاقتصاد العالمي، أي مسايرة التغيرات الاقتصادية وترجمة هذه التغيرات محاسبيا، وبالتالي فإن عملية التوحيد المحاسبي الدولي تهدف إلى[1]:

– توحيد السياق المحاسبي الذي يمثل سلسلة الانتاج تبدأ من مستندات ووثائق الاثبات وتنتهي بالقوائم الختامية، ويهدف التوحيد في هذه المرحلة إلى الرفع من انتاجية المصالح المحاسبية من خلال اتباع معايير تتحرى الدقة.

– توحيد السياق المحاسبي الذي يتمثل أساسا في القوائم المالية الختامية، حيث أن عدم تجانس مستخدمي هذه القوائم المالية وإمكانية تضارب مصالحها هو الداعي لتوحيد هذه القوائم وحتى تتم الإجابة على أكبر قدر من احتياجاتهم.

المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من المعايير المحاسبية الدولية

يعتبر وجود معايير محاسبية دولية مطلبا ملحا لعدد من المستخدمين وهم[2]:

أولا: المستثمرون

---

[1] عبد القادر ديون، محمد الهاشم حجاج، أهمية المعلومات المالية والمحاسبية وأثرها على كفاءة بورصة الجزائر في ظل الإصلاح المحاسبي والمؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، 29–30 نوفمبر 2011، ص8.

[2] نبيه بن عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، مرجع سابق، ص ص 31–35، بتصرف.

فالمستثمر يريد الحصول على مزيد من الثقة في القوائم المالية التي يستخدمها عند اتخاذ قرارات الاستثمار، فعندما تكون القوائم المالية لشركة أجنبية فإنه يريد أن يكون واثقا بأنه قد فهم المبادئ التي اتبعت عند قياس الدخل، وتقويم الأصول، والإفصاح عن المعلومات المهمة، فإذا اهتزت ثقته فإنه يمكن أن يقرر عدم الاستثمار في هذه الشركة بل ربما في كل شركات ذلك البلد، وهذا ينطبق أيضا على الشركات والمؤسسات المالية والاستثمارية.

ثانيا: المحللون الماليون

يحتاج المحللون الماليون إلى معلومات واضحة من أجل تأدية مهامهم في تقديم الاستشارات الاستثمارية، فما لم تكن لديهم معلومات مبنية على معايير محاسبية مقبولة دوليا، فإنهم سوف يواجهون مشاكل لتعلم وفهم المعايير والتطبيقات المحاسبية لبلد ما من أجل فهم القوائم المالية المتعلقة بأنشطة الشركات في ذلك البلد.

ثالثا: المقرضون والدائنون الدوليون

إن فهم الوضع المالي للمقترض مهم جدا لضامني القروض لاتخاذ القروض عند منح أو تجديد قرض ما، وعند توريد البضائع، وعند تحديد الشروط اللازمة لذلك، فوجود معايير للتقارير المالية الدولية يعتبر مفيدا لمؤسسات الإقراض الدولية التي تقوم بتقديم القروض في الدول النامية.

رابعا: الشركات متعددة الجنسية

تعتبر معايير المحاسبة الدولية مهمة جدا للشركات متعددة الجنسية، فالشركات التابعة لمجموعة من الشركات الدولية سوف تستفيد من توحيد المعايير المحاسبية من عدة أوجه:

-قد تحتاج إلى مجموعة من القوائم المالية وكذلك السجلات المحاسبية، فالشركات التابعة قد تقوم بإعداد قوائم مالية مختلفة لتلبية التقارير الداخلية، التقارير الخارجية في البلد الأجنبي، المتطلبات الضريبية في البلد الأجنبي، احتياجات القوائم الموحدة مع الشركة الأم؛

-عندما تحتاج الشركة إلى إعداد قوائم مالية موحدة، سوف يؤدي ذلك إلى التقليل من عمليات التسوية المطلوبة، وبالتالي سيتم توفير قدر كبير من الجهد والوقت عند إعداد هذه التقارير؛

-سهولة تحقيق التكامل بين التقارير الداخلية والخارجية وتطوير مقاييس أداء موحدة.

خامسا: شركات المحاسبة الدولية

إن غياب معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بإعداد التقارير المالية يعيق قيام شركات المحاسبة الدولية بإعداد أدلة التعليمات وغيرها التي يتم استخدامها في مكاتب تلك الشركات، كما أن غياب مثل هذه المعايير يعيق انتقال موظفي هذه الشركات من بلد إلى آخر، ولهذا فهذه الشركات بحاجة ماسة لهذه المعايير.

سادسا: أسواق الأوراق المالية

في حال انضمام الشركات إلى أي سوق لتداول الأوراق المالية فإنه يجب اتخاذ قرار بشأن أي المبادئ التي يجب أن تعد القوائم المالية على أساسها، في هل تعد القوائم المالية للشركات الأجنبية على أساس مبادئ المحاسبة المحلية التي سوف تكون مفيدة للمستثمرين المحليين أو تعد على أساس مبادئ المحاسبة الأجنبية وذلك لتخفيض تكاليف إعداد مثل هذه القوائم؟.

سابعا: المنظمات المحلية للمحاسبة

لا يمكن الجزم بأن أي منظمة محلية مصدرة للمعايير المحاسبية لديها الموارد الكافية للبحث المستمر في كل مشاكل المحاسبة النظرية والتطبيقية، ولذلك فالتحرك تجاه معايير محاسبية دولية يتيح الفرصة لاستخدام ما سبق إصداره من قبل المنظمات المحلية والدولية.

ثامنا: المحاسبون في الدول النامية

إن مهنة المحاسبة في الدول النامية ليست متطورة بشكل كاف أو كبير بقدر يجعلها قادرة على تبني إصدار معايير محاسبية محلية، كما أن بعض الحكومات لا تعطي الاهتمام الكافي لإصدار مثل هذه المعايير ولا تخصص لها جزءا كافيا من مواردها الشحيحة، ولهذا فالمعايير الدولية قد تكون مناسبة لـ :

-كل المستخدمين للقوائم المالية؛

-المعدين لقوائم المالية والذين يبحثون عن التوجيهات الخاصة بأنسب طرق المحاسبة؛

-المراجعين عند تقييم الإجراءات المحاسبية المتبعة.

تاسعا: حكومات الدول النامية

فحكومات الدول النامية لديها القوة لإلزام شركات المساهمة باستخدام معايير المحاسبة الدولية عند إعداد التقارير في هذه البلدان، فاستخدام المعايير الدولية للمحاسبة يمكن أن يكون شرطا قبل الاستثمار والعمل في الدول النامية، فالدول المضيفة لديها الدافع للحصول على معلومات صحيحة وقابلة للمقارنة.

عاشرا: السلطات الضريبية

في حالة وجود شركات تابعة للشركات المحلية في دول أخرى، فإن الضرائب المستحقة على أرباح الشركات المتعددة الجنسية عن العمليات الدولية سوف تكون معقدة الحساب بسبب

اختلاف طرق الوصول إلى الأرباح، ولهذا فالمعايير الدولية يتوقع منها أن تقدم المساعدة وتخفف من هذا التعقيد.

المطلب الرابع: معوقات الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية

- إن معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية عموما ترجع إلى البيئة الاقتصادية والمنظمة القانونية، ورغم تكييفها لمنظومتها المحاسبية مع المنظومة الدولية من خلال تبيينها نسبا لمجموعة من المعايير المحاسبية الدولية، إلا أن هناك معوقات وصعوبات تحول دون تطبيقها بالشكل والمضمون الذي جاءته به خاصة الظروف الاقتصادية المتمثلة في[1]:

- عدم وجود أسواق واضحة للسلع والمواد المقارنة أسعارها عند نهاية السنة مع سكر التكلفة.

- انعدام أسواق مالية تسمح للمؤسسة بتغيير سياستها المحاسبية قصد تحقيق أهدافها، مع تقييم نتائج ذلك.

1. العقود التي تتخذها المؤسسات هي عقود لفائدة الدولة ومبلغها معروف ولا يحقق فيها أية خسائر.

2. مشكلة عقود الإيجار: ففي المواقع الجزائري وجود سعرين للإيجار، السعر الحقيقي والسعر المصرح به.

3. عدم إمكانية المؤسسات الجزائرية من استعمال تغيرات سعر صرف العملات كوسيلة لتنوع العملات المتعامل بها، وليس لها اختيار العملة، وإنما البنك الذي تتعامل معه الذي يحدد لها

[1] بيض القول عبد الله، مسلم إبراهيم، معوقات تطبيق المعايير المحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي في الجزائر –دراسة تحليلية– مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12، العدد 02، (2021)، ص144–145.

العملة وغالبا لا تخرج عن عملة واحدة وهي الأورو، وإن تنوعت فلا تتعدى عملتين: الأورو والدولار.

4. سيطرة السوق الموازية.

5. النسيج الاقتصادي للمؤسسات الجزائرية غالبيتها مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

6. هيمنة القطاع العام على القطاع الخاص، بالإضافة على منظومة القوانين والتشريعات خاصة القوانين الضريبية والتي كثير من الأحيان تتعارض مع القوانين المحاسبية.

المطلب السابع: إجراءات إصدار المعايير المحاسبية الدولية

"حسب إجراءات العمل المتفق عليها فإنه توجد المجموعة الاستشارية داخل لجنة المعايير المحاسبية الدولية، ولا يتم أي عمل حتى يتم الأخذ بوجهة نظرها في كل مرحلة من مراحل صنع القرار، وبناء على ذلك يتم إعداد مسودة عرض لموضوع أو مشكلة معينة، وإذا تم إقرارها من طرف ثلثي أعضاء المجلس، يتم إرسالها إلى الهيئات المحاسبية والحكومات وأسواق الأوراق المالية وغير ذلك من الهيئات والمنظمات المهتمة للتعليق على كل عرض أو مسودة.

يقوم المجلس بفحص الاقتراحات والتعليقات التي ترد حول مسودة العرض ليتم تعديلها حسب الضرورة، وإذا ما وافق ما لا يقل عن ثلاثة أرباع من أعضاء المجلس على مسودة العرض المعدلة يجري إصدارها كمعيار محاسبي دولي، ليصبح ساري المفعول ويصدر باللغة الإنجليزية ليتم ترجمة المسودات والمعايير المحاسبية بلغات عالمية أخرى"[1].

[1] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 132.

"يخضع إصدار معيار لإجراءات صارمة تسمى "الإجراءات القانونية"، لأنه يقوم على التشاور مع جميع الأطراف ذات العلاقة والمصلحة، ولاسيما من خلال المنظمات الوطنية وبالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة الدولية"[1].

واختصارا ولتوضيح أكثر، فإجراءات وضع معيار محاسبي معتمد دوليا تتم وفق التالي[2]:

– يشكل المجلس لجنة دولية توجيهية، يترأسها ممثل عن المجلس وتضم ممثلين عن المنظمات المحاسبية لثلاث دول على الأقل، وقد تتضمن اللجنة التوجيهية ممثلين عن المنظمات الأخرى الممثلة في المجلس أو المجموعة الاستشارية أو ذات الخبرة في موضوع معين؛

– تحدد اللجنة التوجيهية كل القضايا المرتبطة بالموضوع وتراجعها جيدا وتأخذ باعتبارها تطبيق إطار اللجنة المتعلق بإعداد وعرض البيانات المالية حول القضايا المرتبطة بالموضوع، وتدرس اللجنة التوجيهية المتطلبات والممارسات المحاسبية المحلية أو الإقليمية بما فيها المعالجات المحاسبية المختلفة التي قد تكون ملائمة لمختلف الظروف، وبعد ذلك تقدم اللجنة التوجيهية موجزا بالنقاط الرئيسية؛

– بعد تلقي تعليقات المجلس على موجز النقاط الرئيسية، تحضر اللجنة التوجيهية بيان تمهيدي بالمبادئ الأساسية التي تشكل أساس مسودة للعرض وتشرح الحلول البديلة التي أخذت بالاعتبار والأسباب التي أدت إلى قبولها أو رفضها وتمتد هذه الفترة لأربعة شهور عادة؛

– تراجع اللجنة التوجيهية التعليقات على بيان العرض التمهيدي بالمبادئ وتوافق على البيان النهائي بالمبادئ الذي يقدم للمجلس للموافقة، كما يستخدم كأساس لإعداد مسودة العرض بالمعيار المحاسبي الدولي المقترح (أو التعديل المقترح) ويتاح هذا البيان النهائي للعموم دون نشره رسميا؛

---

[1] Stéphane BRUN, Idem, P 33.

[2] حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق، ص ص 108–109.

– تعد اللجنة التوجيهية مسودة عرض تمهيدية للموافقة من قبل المجلس بعد التنقيح على أن توافق عليه نسبة ثلثي أعضاء المجلس على الأقل، وتنشر مسودة العرض بعد ذلك، وتطلب التعليقات من كل الأطراف المهتمة خلال فترة العرض والتي هي شهر كحد أدنى وقد تمتد إلى ستة أشهر؛

– تعيد اللجنة التوجيهية النظر بالتعليقات وتعد مخطط المعيار المحاسبي الدولي لمراجعته من قبل المجلس، وبعد التنقيح، وبموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل، يتم نشر المعيار.

وقد يقرر المجلس أن الحاجة لموضوع محل الدراسة يبرر مشاورات إضافية أو يمكن أن يخدم بشكل أفضل عبر إصدار ورقة مناقشة للتعليق عليها وقد يكون من الضروري إصدار أكثر من مسودة عرض واحدة قبل وضع مخطط المعيار المحاسبي الدولي.

والشكل التالي يوضح الخطوات الرئيسية لوضع أو تعديل معيار محاسبي دولي.

الشكل رقم (01): الخطوات الرئيسية لوضع أو تعديل معيار محاسبي دولي.

01)الدراسة الأولية:

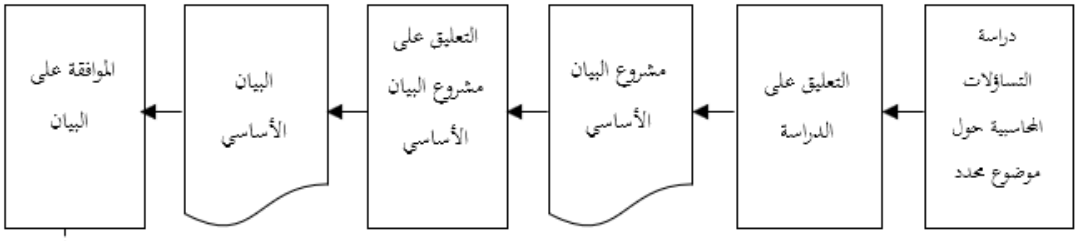

02)الاستشارة:

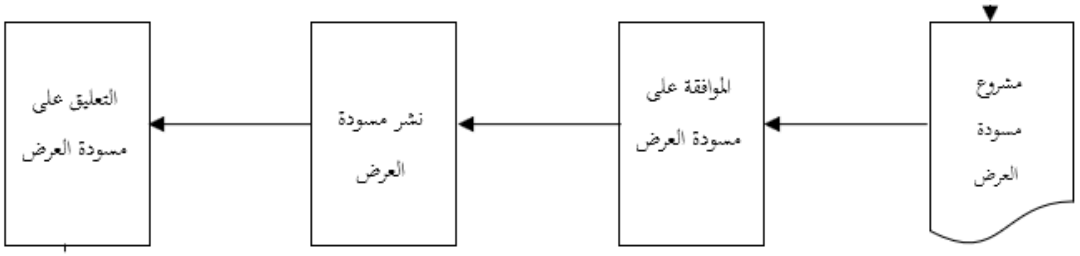

03) كتابة ونشر المعيار:

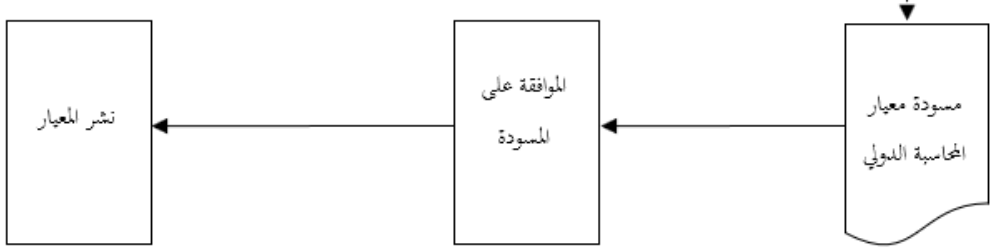

المصدر: شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، ص 133.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في الفصل السابق الى تقديم وعرض أبرز الجوانب النظرية المتعلقة بالبنوك التجارية والمعايير المحاسبية الدولية الخاص بها، وكذا الدراسات السابقة لموضوع الدراسة. ومن خلال ما تم تناوله نستخلص أن المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي البنكي لهما دورا فعال في تنظيم المحاسبة على مستوى البنوك التجارية. كون أن البنوك التجارية تلعب دورا هاما في شتى المجالات وبالخصوص المجال الاقتصادي وفي إحياء الإقتصاد الوطني من خلاص الأعمال التي تقوم بها.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي للدراسة

-دراسة ميدانية -

تمهيد:

البحث العلمي سلسلة من المراحل والخطوات يتبعها الباحث بطريقة منظمة ومرتبة فبعد الانتهاء من الجانب النظري لهذه الدراسة والمتمثل في الإطار النظري مدى توافق محاسبة البنوك في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية حيث نتعرض في هذا الفصل للخطوات والإجراءات اللازمة المتعلقة بإجراءاته الميدانية على اعتبارها حقلة ذات أهمية في هذه الدراسة.

لقد شمل هذا الفصل على الدراسة الميدانية التي أنجزت على محافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين وأساتذة جامعيين المختصين في ولاية الوادي، هذه الدراسة التي تهدف إلى تحديد مدى توافق محاسبة البنوك مع معايير المحاسبة الدولية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي، الطريقة وأدوات الدراسة، ثم عرض نتائج الدراسة ومناقشتها، تليها عرض وتحليل ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: الطريقة وأدوات الدراسة

يتناول هذا المبحث الطريقة والأدوات المعتمدة لإنجاز هذه الدراسة، حيث تتضمن المنهجية التي اعتمدت في الدراسة ومجتمع الدراسة وعينتها، والأدوات المستخدمة وأساليب المعالجة الإحصائية للبيانات التي جمعت، واختبار صدق الأدوات وثباتها.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

الفرع الأول: المنهج المتبع في الدراسة

تعتمد أي دراسة على منهج يتبعه الباحث لمعالجة البيانات ويكون اختياره حسب طبيعة الموضوع والاهداف التي يسعى لتحقيقها ويعرف المنهج بأنه الوسيلة التي يمكننا عن طريقها الوصول الى الحقيقة أو مجموعة من الحقائق في أي موقف من المواقف ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى وتعميمها[1].

بالإضافة إلى أن المنهج هو: "هي طريق إجرائي مركب ومتكامل، يعتمده الباحث للوصول إلى حقيقة جديدة ينشدها للتغلب على مشكلة تستهويه أو غامضة عليه، أو تتسبب له أو لمجتمعه حرجا علميا أو اجتماعيا أو عمليا سلوكيا"[2].

قصد تحقيق أهداف دراستنا التي تتمحور حول مدى توافق محاسبة البنوك في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية دراسة ميدانية على محافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين وأساتذة جامعيين المختصين في ولاية الوادي، تم الاعتماد على:

المنهج الوصفي التحليلي باعتبار أن موضوع الدراسة هو الذي تحدده طبيعة المنهج المستخدم ويهدف المنهج الوصفي التحليلي الى وصف ما هو كائن من ظواهر أو أحداث

[1] مروان عبد المجيد، تعلم العيش مع الداء السكري دون أنسولين، لبنان، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002، ص 23.

[2] محمد زياد حمدان، البحث العلمي كنظام، دار التربية الحديثة، الأردن، صفحة 61.

معينة بعد جمع البيانات كما يهدف الى تفسير ظواهر وتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين متغيرات كما في الواقع.

فالمنهج الوصفي هو طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي تم التوصل اليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها[1].

- المنهج الوصفي التحليلي: الذي يسمح لنا بجمع البيانات والمعلومات عن موضوع الدراسة، ووصف وتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها.
- المنهج الإحصائي: الذي يمكننا من اختبار صحة الفرضيات باستعمال الاساليب والادوات الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

1- مجتمع الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة: "جميع مفردات أو الاشياء التي نريد معرفة حقائق عنها، وهو جميع الافراد الذين يضمهم مجتمع الدراسة، وفي ظل تحديد اسلوب جمع البيانات وذل بأسلوب الحصر الشامل الذي يعني جمع البيانات عن جميع المفردات التي يتكون منها مجتمع الدراسة"[2].

ويعرف مجتمع الدراسة كذلك بأنه: "الجماعة التي يهتم بها الباحث والتي يريد ان يخلص بها الى نتائج قابلة للتعميم، وهو المجتمع الذي له خاصية واحدة على الاقل تميزه عن غيره من المجتمعات أو الجماعات"[3].

وفي دراستنا مجتمع الدراسة واسع وشامل حيث يتكون مجتمع الدراسة من محافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين وأساتذة جامعيين المختصين في ولاية الوادي.

---

[1] محمد سرحان علي محمود، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، طبعة الثالثة، الجمهورية اليمنية، صفحة 46.

[2] محمد منير حجاب، الاسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، دار الفجر للنشر، جامعة جنوب الوادي، 2000، ص 29.

[3] عبد الحق علي ابراهيم، دور السلوك التنظيمي في اداء المنظمات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في ادارة الاعمال، جامعة السودان كلية الدراسات العليا، الخرطوم (السودان)، سنة 2015، ص 164.

2- عينة الدراسة:

تعتبر العينة أهم المحاور الأساسية في البحث العلمي، وهي عبارة عن جزء من الكل قصد التحقق من فرضيات البحث، كما تعرف العينة على أنها: " مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة ".[1]

بالإضافة إلى أنها: " تمثل العينة جزء من عناصر مجتمع الدراسة يحدد عناصره وفق أسس علمية ومنطقية لتكون عناصر العينة ممثلة تمثيلا واقعيا لجميع عناصر المجتمع المدروس ".[2]

لقد تم في بحثنا هذا اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة الكلي من محافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين وأساتذة جامعيين المختصين في ولاية الوادي، تم توزيع الاستبيان على ستون (60)، بطريقة عشوائية، وتم استرجاع ثلاثة وخمسون (50) استبيان صالحة للمعالجة، واستبعاد سبعة (07) استمارات، والجدول رقم (1) يلخص وضعية توزيع الاستبيان كما يلي:

الجدول رقم (02): نتائج توزيع الاستبيان

	الاستبيانات الموزعة		الاستبيانات المسترجعة		الاستبيانات المستبعدة		الاستبيانات الصالحة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
عينة الدراسة	60	% 100	60	% 100	07	% 11.67	53	%88.33

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على نتائج توزيع الاستبيان

[1] ريما ماجد، منهجية البحث العلمي، مؤسسة فريدريش للنشر، لبنان، سنة 2016، ص 29.

[2] كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، منشورات جامعة حمادة، كلية الاقتصاد، سنة 2016، ص 130.

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم اختيار محاسبة البنوك كمتغير مستقل، ومعايير المحاسبة الدولية كمتغير تابع، والتي يمكن توضيحها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (03): يوضح متغيرات الدراسة

المتغير	نوعه	رمزه
محاسبة البنوك	متغير مستقل Dependent Variable	MX
معايير المحاسبة الدولية	متغير تابع Independent Variable	MY

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على موضوع الدراسة

الفرع الثالث: مصادر المعلومات وطرق جمعها

1- المصادر الأولية: وتتمثل في البيانات الأولية المتحصل عليها بواسطة أداة الاستبيان أو أي أداة أخرى.

2- المصادر الثانوية: حيث تم الاعتماد على الكتب العلمية والدراسات السابقة من رسائل جامعية وبحوث منشورة في المجلات والدوريات العلمية والمواقع الالكترونية، كذلك فقد تمكنا من الحصول على بعض الوثائق الالكترونية من مجلات وتقارير سنوية تابعة للمؤسسات قيد الدراسة.

المطب الثاني: أدوات جمع ومعالجة البيانات

الفرع الأول: أدوات جمع البيانات

1- الاستبيان:

تعتبر الاستبانة أداة مهمة في عملية جمع البيانات يعتمدها الباحث من أجل الإحاطة بجميع جوانب موضوعه عن طريق مجموعة أسئلة مدونة ومنظمة يتم طرحها على أفراد

العينة بغية التحقق من فرضيات البحث، ويتم تعريف الاستبيان على أنه: " تقنية مباشرة لطرح الأسئلة على الافراد وبطريقة موجهة ذلك أن صيغ الاجابات تحدد مسبقا هذا يسمح بالقيام بمعالجة كمية بهدف اكتشاف علاقات رياضية واقامة مقارنات كمية ".[1]

لقد تم جمع البيانات اللازمة للدراسة باستخدام أداة الاستبيان موجه لمحافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين وأساتذة جامعيين المختصين في ولاية الوادي.

ولاستكمال الجانب التطبيقي للدراسة فقد تم تصميم استمارة استبيان (انظر الملحق رقم 2) حيث يشتمل مفردات عينة الدراسة التي عبرت عن أرائيها واتجاهاتها من خلال الإجابة على فقرات الأسئلة التي هي تعتبر أيضا مصدر رئيسي لجمع مثل هاته البيانات.

أ–مراحل إعداد الاستبيان:

تم الاستعانة في إعداد أسئلة الاستبيان، على الكتب والمراجع والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى الاعتماد على الخلفية العلمية والمدارك الشخصية لنا، من أجل وضع بعض الاسئلة في ظل الالتزام الطريقة والمنهج العلمي المتبع، حيث تم مراعاة ما يلي:

- أن تكون الأسئلة بسيطة وواضحة.
- أن تكون الأسئلة تخدم وتسهل عملية اختبار الفرضيات الموضوعة.
- أن تحتوي على الأسئلة إجابات مناسبة (موافق بشدة– موافق– محايد– غير موافق– غير موافق بشدة) وفق مقياس ليكارث الخماسي.

[1] رقاني شريفة وصنقلي عائشة، الالتزام التنظيمي واثره على اداء العاملين ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص علم اجتماع تنظيم ، جامعة أدرار الجزائر، سنة 2020، ص 48.

ب–هيكل الاستبيان:

أحتوى الاستبيان على أربعة وعشرون (24) سؤال توزعت على جزئيين (02) وهما كالاتي:

الجزء الأول: يشمل البيانات العامة متضمنة خمسة (05) أسئلة.

الجزء الثاني: يشمل محورين (02) وهما كالاتي.

المحور الأول: يشمل أسئلة تتعلق بواقع محاسبة البنوك في الجزائر متضمنة اثنتا عشر (12) سؤال.

المحور الثاني: يشمل أسئلة تتعلق بأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ضمن محاسبة البنوك في الجزائر متضمنة سبعة (07) أسئلة.

والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04): يوضح توزيع أسئلة فقرات كل بعد

الرقم	المحاور	عدد العبارات
01	البيانات العامة	05
02	واقع محاسبة البنوك في الجزائر	12
03	أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ضمن محاسبة البنوك في الجزائر	07
	المجموع	24

المصدر: من إعداد الطلبة (بناءً على بيانات الاستبيان)

ج– ثبات صدق الاستبيان:

- **صدق المحكمين:** سعياً منا لمطابقة هذا الاستبيان للمعايير والضوابط العلمية واللغوية تم عرض استمارة الاستبيان على مجموعة من الاساتذة الجامعيين، حيث بلغ عددهم ثلاثة

(03)، أساتذة كمحكمين، وذلك من أجل الحكم على الصدق الظاهري لهذه الأداة، وتحكيمها بعنوان التحكيم اللغوي، الاجتماعي، النفسي، الاحصائي والاقتصادي، ليتم في الأخير إجراء التعديلات اللازمة في استمارة الاستبيان بالتشاور مع الأستاذ المشرف، وقد تركز التحكيم على الجوانب التالية:

- مدى صحة الصياغة اللغوية لفقرات الاستبيان؛
- شمولية فقرات الاستبيان وخدمتها لفرضيات الدراسة.
- التحقق من انتماء الفقرة للمحور الذي تندرج تحته.
- مدى مطابقة فقرات الاستبيان لمتطلبات البرنامج الإحصائي SPSS.
- التأكد من عدم استعمال عبارات من شأنها أن تحرف اتجاهات وآراء المستجوبين نفسياً أو اجتماعياً.

- **قياس ثبات الاستبيان:** وذلك باستخدام معامل ألفا كرو نباخ لقياس مدى ثبات الاستبيان وفقراته، والذي سنفصل فيه المبحث الخاص بعرض وتحليل النتائج المتوصل إليها.
- **قياس صدق الاستبيان:** والمعبر عن رياضياً بالجذر التربيعي لمعامل الثبات (معامل الفا كرو نباخ)، وسنتطرق لحسابه ومناقشة النتائج في المبحث الموالي.

الفرع الثاني: سلم قياس المستخدم

بما أن الدراسة تعتمد على تحليل أراء أفراد عينة الدراسة و إجاباتهم على فقرات الاستبيان، و بذلك نحصل على معلومات نوعية، ومن أجل تحويل هاته المعلومات النوعية إلى كمية بتطبيق مختلف الأدوات والأساليب الإحصائية مع الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي(Scale Likert) ، الذي يتناسب مع مثل هكذا دراسات، حيث تم استخدام مقياس ليكرت منذ عام 1932 م وكان ذلك بواسطة الدكتور (likert rensis)وهو من أشهر المقاييس استخداما نظرا لسهولة تطبيقه وتحليل نتائجه، فمن خلال هذا المقياس نستطيع معرفة اتجاهات وأراء ومواقف الأفراد أي معرفة الرأي الشخصي من العبارات التي يقرئها الفرد

المعني بالدراسة، حيث أمام كل عبارة يوجد سلم تحدد عليه الدرجات التي تعبر عن اتجاه الفرد نحوى هذه العبارة، وقد تم الاعتماد على المقياس ليكرت الخماسي، الشيء الذي من شأنه تحقيق أعلى مستويات من مصداقية النتائج المتوصل لها والتي تكون معبرة إلى حد كبير عن الحقيقة، وعلى العموم تحدد درجة سلم لكرت الخماسي كما يلي :

الجدول رقم (05): مقياس ليكارث الثلاثي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الاستبيان

الفرع الثالث: البرامج وأدوات معالجة البيانات

أ- البرامج الاحصائية:

من أجل تحليل البيانات المتحصل عليها بواسطة الاستبيان، قمنا بالاعتماد على برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية المعروف اختصاراً بـ: SPSS النسخة 25.

ب - الأدوات الاحصائية:

من أجل معالجة وتحليل بيانات المتحصل عليها، تم إجراء مجموعة من الاختبارات الاحصائية نذكر منها:

1- التكرارات والنسب المئوية: لمعرفة توزيع البيانات الشخصية لعينة الدراسة.

2- الوسط الحسابي: وهو من أهم مقاييس النزعة المركزية، ورمزه $\bar{X}$، يتم استخدامه للدلالة على متوسط مجموع قيم ظاهرة ما.

3- الانحراف المعياري: وهو من أكثر مقاييس التشتت استخداماً ورمزه σ، ويستعمل لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

4- الوزن النسبي: لمعرفة اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة على الأبعاد.

5– اختبار ألفا كرو نباخ: ويستعمل للحكم على دقة القياس، من خلال تحديد مدى ثبات أداة القياس المتمثلة في الاستبانة.

6– معامل الصدق: يقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضياً الجذر التربيعي لمعامل الثبات (معامل الفا كرو نباخ).

7- معامل الارتباط بيرسون: ويستعمل للحكم على دقة القياس، من خلال تحديد مدى صدق أداة القياس المتمثلة في الاستبانة.

8– اختبار تي T-test : يعد اختبار T من أكثر اختبارات الدلالة شيوعاً في الأبحاث الاجتماعية والنفسية والتربوية، ويستخدم لقياس دلالة فروق المتوسطات بين المتغيرات، وترجع نشأته الأولى إلى أبحاث العالم STUDENT، ولهذا سمي هذا الاختبار بأكثر الحروف تكراراً في اسمه وهو T.

المطلب الثالث: قياس صدق وثبات الاستبيان

الفرع الأول: الصدق البنائي

قمنا بحساب الصدق البنائي للاستبيان بطريقة الاتساق الداخلي، وذلك بحساب معامل ارتباط كل محور من محاور الاستبيان عن الدرجة الكلية للاستبيان.

تم استعمال نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ($SPSS_{25}$) لحساب قيمة r لكل محور من المحاور فتحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): يوضح قيمة r لحساب الصدق البنائي

المحاور	عدد أفراد العينة الاستطلاعية	قيمة معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
واقع محاسبة البنوك في الجزائر	30	0.502	دالة إحصائيا عند 0.01
أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ضمن محاسبة البنوك في الجزائر		0.920	دالة إحصائيا عند 0.01

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (06): نجد أن قيمة معامل الارتباط r بين محور واقع محاسبة البنوك في الجزائر والدرجة الكلية للاستبيان تساوي (0.502)، وهي داله إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01، وقيمة معامل الارتباط r بين محور أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ضمن محاسبة البنوك في الجزائر والدرجة الكلية للاستبيان تساوي (0.920) وهي داله إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01، وهذا ما يؤكد على أن الاستبيان صادق من ناحية المحتوى أو المضمون.

الفرع الثاني: الثبات (التناسق الداخلي للبنود ألفا كرو نباخ)

قمنا بحساب ثبات الاستبيان بطريقة التناسق الداخلي للبنود (ألفا كرو نباخ) بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ($SPSS_{25}$)، النتائج مدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): يوضح قيمة ألفا كرو نباخ

المحاور	عدد البنود	قيمة معامل ألفا كرو نباخ	القرار
واقع محاسبة البنوك في الجزائر	12	0.758	دالة إحصائيا
أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ضمن محاسبة البنوك في الجزائر	07	0.858	دالة إحصائيا
الدرجة الكلية للاستبيان	19	0.839	دالة إحصائيا

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (07): نجد أن قيمة ألفا كرو نباخ لمحور واقع محاسبة البنوك في الجزائر، أي درجة التناسق الداخلي لكل عبارات المحور تساوي 0.758، وهي علاقة موجبة بين العبارات المشكلة للمحور الأول، و نجد أن قيمة ألفا كرو نباخ لمحور أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ضمن محاسبة البنوك في الجزائر، أي درجة التناسق الداخلي لكل عبارات المحور تساوي 0.858، وهي علاقة موجبة بين البنود المشكلة للمحور الثاني، و نجد أن قيمة ألفا كرون باخ للاستبيان ككل، أي درجة التناسق الداخلي لكل بنود الاستبيان تساوي 0.839، وهي علاقة موجبة بين البنود وبذلك يمكن القول بأن الاستبيان ثابت.

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج الوصفية للدراسة

المطلب الأول: عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة

الفرع الأول: الجنس

الجدول رقم (08): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	40	% 75.5
أنثي	13	% 24.5
المجموع	53	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

الشكل البياني رقم (02): دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير الجنس

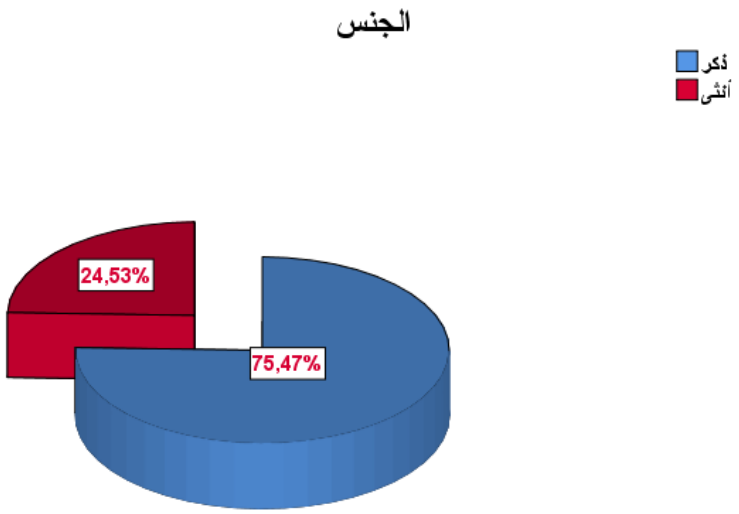

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

من خلال قراءتنا للجدول رقم (08) والشكل البياني رقم (02): نجد أن العينة المأخوذة لدراستنا غير متساوية العدد بالنسبة لمتغير الجنس، حيث نجد عدد المبحوثين الذكور 40 مبحوث بنسبة 75.5 %، وهي النسبة الأعلى وعدد المبحوثين الإناث 13 مبحوثة بنسبة 24.5 %، وهي النسبة الاقل.

الفرع الثاني: الفئة العمرية

الجدول رقم (09): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية %
من 24 إلى 30 سنة	10	% 18.9
من 31 إلى 40 سنة	14	% 26.4
من 41 إلى 50 سنة	17	% 32.1
أكثر من 50 سنة	12	% 22.6
المجموع	53	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

الشكل البياني رقم (03): أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير الفئة العمرية

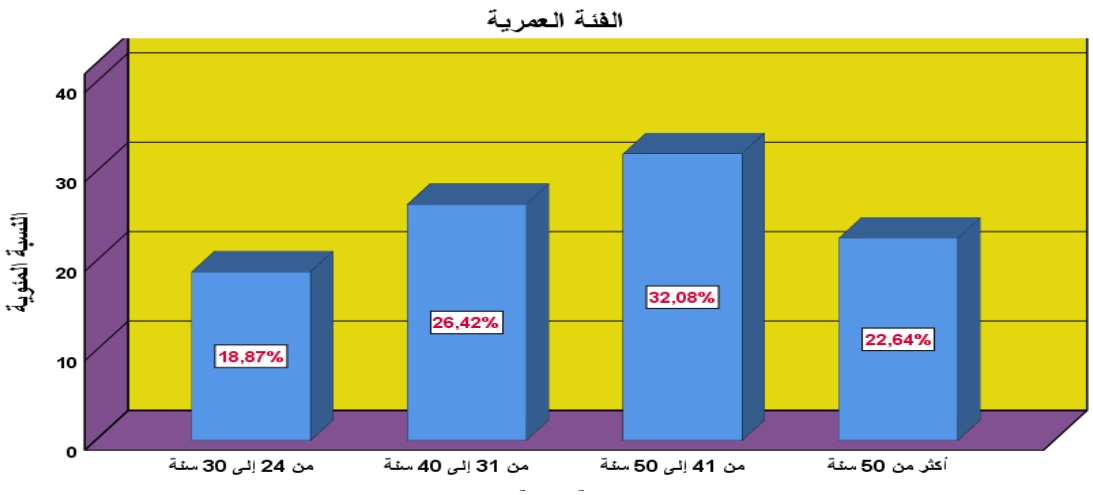

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

من خلال قراءتنا للجدول رقم (09) والشكل البياني رقم (03): نجد أن العينة المأخوذة لدراستنا غير متساوية العدد بالنسبة لمتغير الفئة العمرية، حيث نجد عدد المبحوثين الذين أعمارهم من 41 إلى 50 سنة 17 مبحوث بنسبة 32.1 %، وهي النسبة الأعلى، تليها نسبة وعدد المبحوثين الذين أعمارهم من 31 إلى 40 سنة 14 مبحوث بنسبة 26.4 %، ويليها نسبة وعدد المبحوثين الذين أعمارهم أكثر من 50 سنة 12 مبحوث بنسبة 22.6 %، وتليها نسبة وعدد المبحوثين الذين أعمارهم من 24 إلى 30 سنة 10 مبحوث بنسبة 18.9 % وهي النسبة الأقل.

الفرع الثالث: المؤهل العلمي

الجدول رقم (10): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
جامعي	30	% 56.6
تكوين مهني	16	% 30.2
شهادات أخرى	7	% 13.2
المجموع	53	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

الشكل البياني رقم (04): دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي

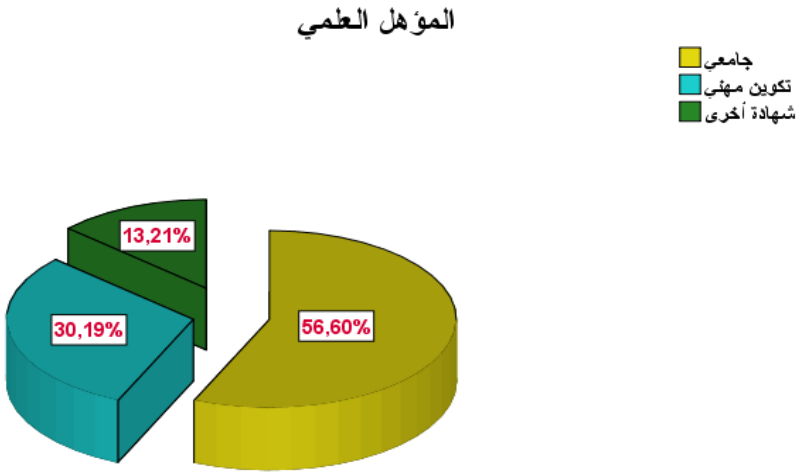

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

من خلال قراءتنا للجدول رقم (09) والشكل البياني رقم (043): نجد أن العينة المأخوذة لدراستنا غير متساوية العدد بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي، حيث نجد عدد المبحوثين الذين مؤهلهم العلمي جامعي 30 مبحوث بنسبة 56.6 %، وهي النسبة الأعلى، تليها نسبة وعدد المبحوثين الذين مؤهلهم العلمي تكوين مهني 16 مبحوث بنسبة 30.2 %، وتليها نسبة وعدد المبحوثين الذين مؤهلهم العلمي شهادات أخرى 7 مبحوثين بنسبة 13.2 % وهي النسبة الأقل.

الفرع الرابع: الوظيفة

الجدول رقم (11): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية %
محاسب معتمد	10	% 18.9
محافظ حسابات	10	% 18.9
خبير محاسبي	8	% 15.1
أستاذ جامعي	25	% 47.2
المجموع	53	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

الشكل البياني رقم (05): دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير الوظيفة

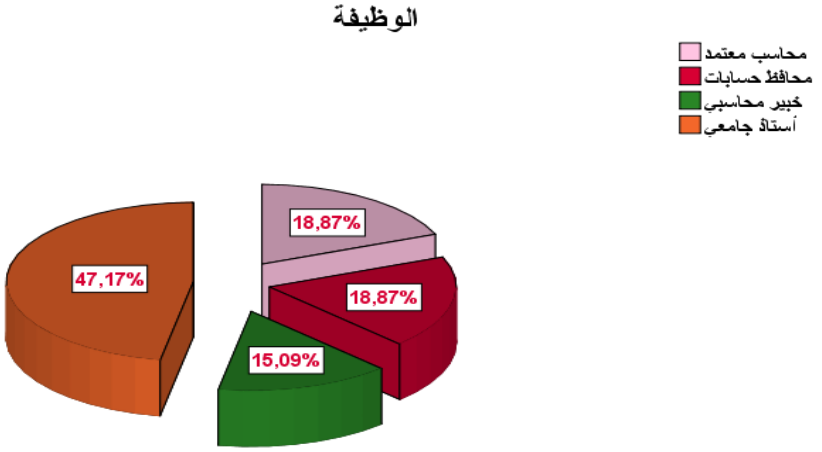

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

من خلال قراءتنا للجدول رقم (11) والشكل البياني رقم (05): نجد أن العينة المأخوذة لدراستنا غير متساوية العدد بالنسبة لمتغير الوظيفة، حيث نجد عدد المبحوثين الذين لديهم وظيفة أستاذ جامعي 25 مبحوث بنسبة 47.2 %، وهي النسبة الأعلى، تليها نسبة وعدد المبحوثين الذين لديهم وظيفة محاسب معتمد ووظيفة محافظ حسابات 10 مبحوثين بنسبة 18.9 % لكل منهما، وتليها نسبة وعدد المبحوثين الذين لديهم وظيفة خبير محاسبي 8 مبحوثين بنسبة 15.1%، وهي النسبة الاقل.

الفرع الخامس: الخبرة المهنية

الجدول رقم (12): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية %
إلى غاية 5 سنوات	6	11.3 %
من 6 إلى 10 سنوات	26	49.1 %
من 11 إلى 20 سنة	10	18.9 %
أكثر من 20 سنة	11	20.8 %
المجموع	53	100 %

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

الشكل البياني رقم (06): أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية

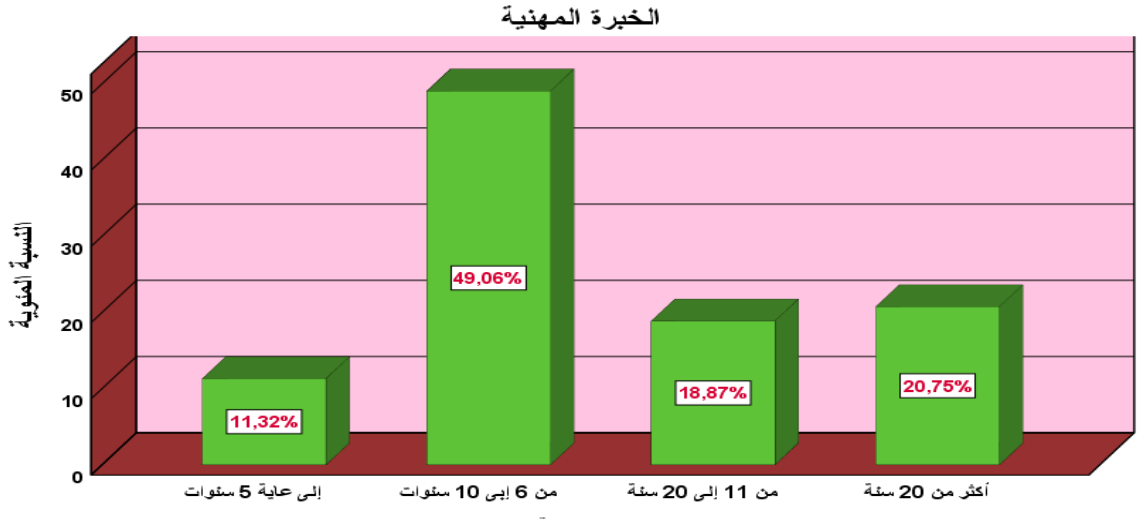

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

من خلال قراءتنا للجدول رقم (12) والشكل البياني رقم (06): نجد أن العينة المأخوذة لدراستنا غير متساوية العدد بالنسبة لمتغير الخبرة المهنية، حيث نجد عدد المبحوثين الذين لديهم خبرة مهنية من 6 إلى 10 سنوات 26 مبحوث بنسبة 49.1 %، وهي النسبة الأعلى، تليها نسبة وعدد المبحوثين الذين لديهم خبرة مهنية اكثر من 20 سنة 11 مبحوثين بنسبة 20.8 %، وتليها نسبة وعدد المبحوثين الذين لديهم خبرة مهنية من 11 إلى 20 سنة 10 مبحوثين بنسبة 18.9 %، وتليها نسبة وعدد المبحوثين الذين لديهم خبرة مهنية إلى غاية 5 سنوات 6 مبحوثين بنسبة 11.3 %، وهي النسبة الأقل.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان

الفرع الأول: محك الدراسة

حتى تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جداول وبوبت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الاستبيان، وقد تم حساب تكرارات الاستجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر فئات العينة من العمال اعتمادا على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي وحسب أقل قيمة للتشتت والذي يمثله الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي، وباعتبار أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) مقياس ترتيبي، أما الأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي تعبر عن الأوزان، وهي: (غير موافق بشدة =1، غير موافق =2، محايد =3، موافق =4 موافق بشدة =5) وبعد ذلك نقوم بحساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) عن طريق حساب طول الفترة أولاً، وهي عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5، حيث يمثل الرقم 4 عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة)، و5 تمثل عدد الاختبارات وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.8 ويصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): يوضح المحك المعتمد في الدراسة

طول الخلية	الوزن النسبي المقابل له	الأهمية
من 1 إلى أقل من 1.8	من 20% – 36%	غير موافق بشدة
من 1.8 إلى أقل من 2.6	أكبر من 36% – 52%	غير موافق
من 2.6 إلى أقل من 3.4	أكبر من 52% – 68%	محايد
من 3.4 إلى أقل من 4.2	أكبر من 68% – 84%	موافق
من 4.2 إلى 5	أكبر من 84% – 100%	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقرر مقياس الإحصاء

الفرع الثاني: المحور الأول واقع محاسبة البنوك في الجزائر

تم قياسها باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل عبارة من المحور الأول تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): نتائج أراء عينة الدراسة حول محور واقع محاسبة البنوك في الجزائر

رقم الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الأهمية
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	النسبة%	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة%				
1	8	22	6	8	9	3.23	1.354	%64.6	محايد
	15.1	41.5	11.3	15.1	17				
2	13	18	10	5	7	3.47	1.324	%69.4	موافق

				13.2	9.4	18.9	34	24.5	
موافق	%72.4	1.376	3.62	5	8	9	11	20	3
				9.4	15.1	17	20.8	37.7	
موافق	%73.2	1.386	3.66	6	6	8	13	20	4
				11.3	11.3	15.1	24.5	37.7	
محايد	%65.6	1.183	3.28	5	9	12	20	7	5
				9.4	17	22.6	37.7	13.2	
موافق	%75.4	1.203	3.77	3	5	12	14	19	6
				5.7	9.4	22.6	26.4	35.8	
محايد	%57	1.446	2.85	13	11	9	11	9	7
				24.5	20.8	17	20.8	17	
موافق	%71.4	1.047	3.57	3	4	15	22	9	8
				5.7	7.5	28.3	41.5	17	
موافق	%75	1.008	3.75	2	4	16	14	17	9
				3.8	7.5	30.2	26.4	32.1	
موافق	%77.8	1.204	3.89	2	7	8	14	22	10
				3.8	13.2	15.1	26.4	41.5	
موافق	%85.2	1.077	4.26	2	3	4	14	30	11
				3.8	5.7	7.5	26.4	56.6	
موافق	%78.4	1.207	3.92	3	5	7	16	22	12
				5.7	9.4	13.2	30.2	41.5	
موافق	%72.2	0.464	3.61	المتوسط العام للمحور الأول					

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

التحليل:

لقد تحصل المحور الأول " **واقع محاسبة البنوك في الجزائر** "، على متوسط حسابي قدره 3.61 وانحراف معياري قدر بـ 0.464، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 72.2%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة إيجابية نحو

جميع الفقرات المتعلقة بمحور واقع محاسبة البنوك في الجزائر، والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على أن واقع محاسبة البنوك في الجزائر جيد، وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة بين أفراد العينة وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب درجة التطبيق وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة على كل فقرات هذا المحور والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1 –تحصلت الفقرة رقم (1): " **البنوك في الجزائر لم تستعد جيدا لتطبيق النظام المحاسبي المالي** "، على متوسط حسابي قدره 3.23 وانحراف معياري قدره 1.354 ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 64.6%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة محايدين على هذه الفقرة.

2 –تحصلت الفقرة رقم (2): " **تنشر القوائم المالية خلال مهلة أقصاها 6 أشهر بعد تاريخ إقفال السنة المالية** "، على متوسط حسابي قدره 3.47 وانحراف معياري قدره 1.324، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 694%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

3 –تحصلت الفقرة رقم (3): " **لا يمكن في القطاع البنكي الجزائري تقييم الأصول والخصوم المالية بالقيمة العادلة** "، على متوسط حسابي قدره 3.62 وانحراف معياري قدره 1.376 ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 72.4%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

4 –تحصلت الفقرة رقم (4): " **تعطي الرقابة في القطاع البنكي صورة شفافة على استعمال الموارد المالية المتاحة** "، على متوسط حسابي قدره 3.66 وانحراف معياري قدره 1.386، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 73.2%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

5 –تحصلت الفقرة رقم (5): " **لا يتم الاعتراف بالفوائد المحصلة للديون كإيرادات في حسابات النتائج إلا إذا تم تحصيلها فعليا** "، على متوسط حسابي قدره 3.28 وانحراف معياري قدره 1.183، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 65.6%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة محايدين على هذه الفقرة.

6 –تحصلت الفقرة رقم (6): " **لدى البنك نظام محاسبي محدد ومكتوب** "، على متوسط حسابي قدره 3.77 وانحراف معياري قدره 1.203، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 75.4%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

7 –تحصلت الفقرة رقم (7): " **النظام المحاسبي يصف طبيعة الحسابات وما يجب أن يدون فيها** "، على متوسط حسابي قدره 2.85 وانحراف معياري قدره 1.446 ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 57% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة محايدين على هذه الفقرة.

8 –تحصلت الفقرة رقم (8): " **النظام المحاسبي يحدد السجلات الواجب حفظها وما يجب أن يدون فيها** " على متوسط حسابي قدره 3.57 وانحراف معياري قدره 1.047، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 71.4% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

9 –تحصلت الفقرة رقم (9): " **لدى البنك هيئة تقوم بتقدير وتحليل المخاطر والأنظمة الخاصة بمراقبتها** " على متوسط حسابي قدره 3.75 وانحراف معياري قدره 1.008، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 75% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

10 –تحصلت الفقرة رقم (10): " **يتم مطابقة العمليات للأحكام التشريعية والتنظيمية للمقاييس والأعراف والآداب المهنية** "، على متوسط حسابي قدره 3.89 وانحراف معياري

قدره 1.204، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 77.8%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

11 –تحصلت الفقرة رقم (11): " **تتم عملية مراقبة المعلومات المحاسبية والمالية** "، على متوسط حسابي قدره 4.26 وانحراف معياري قدره 1.077، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 85.2%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

12 –تحصلت الفقرة رقم (12): " **هناك طرق محاسبية تندرج ضمن المحاسبة البنكية تسمح باكتشاف وتصحيح الأخطاء حال وقوعها** "، على متوسط حسابي قدره 3.92 وانحراف معياري قدره 1.207، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 78.4%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

الفرع الثاني: المحور الثاني أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ضمن محاسبة البنوك في الجزائر

تم قياسها باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل بند من المحور الثاني تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): يتضمن نتائج آراء عينة الدراسة حول محور أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ضمن محاسبة البنوك في الجزائر

رقم الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الأهمية
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	النسبة%	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة%				

1	13	8	15	5	12	3.09	1.471	%61.8	محايد
	24.5	15.1	28.3	9.4	22.6				
2	15	19	5	11	3	3.60	1.261	%72	موافق
	28.3	35.8	9.4	20.8	5.7				
3	16	14	6	10	7	3.42	1.434	%68.4	موافق
	30.2	26.4	11.3	18.9	13.2				
4	17	13	9	8	6	3.51	1.382	%70.2	موافق
	32.1	24.5	17	15.1	11.3				
5	22	11	5	13	2	3.72	1.336	%74.4	موافق
	41.5	20.8	9.4	24.5	3.8				
6	17	22	7	4	3	3.87	1.127	%77.4	موافق
	32.1	41.5	13.2	7.5	5.7				
7	21	18	8	4	2	3.96	1.101	%79.2	موافق
	39.6	34	15.1	7.5	3.8				
المتوسط العام للمحور الثاني						3.59	1.236	%71.8	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

التحليل:

لقد تحصل المحور الثاني " **أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ضمن محاسبة البنوك في الجزائر** "، على متوسط حسابي قدره 3.59 وانحراف معياري قدر بـ 1.236، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 71.8%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة إيجابية نحو جميع الفقرات المتعلقة بمحور أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ضمن محاسبة البنوك في الجزائر، والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على أن لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية أثر على محاسبة البنوك في الجزائر ، وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة بين أفراد العينة وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب

درجة التطبيق وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة على كل فقرات هذا المحور والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1 –تحصلت الفقرة رقم (1): " **تعطي معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية كافة الأحداث المالية والاقتصادية** "، على متوسط حسابي قدره 3.09 وانحراف معياري قدره 1.471ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 61.8% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة محايدين على هذه الفقرة.

2 –تحصلت الفقرة رقم (2): " **تتميز معايير المحاسبة الدولية بالاكتمال وتعطي كافة الأحداث المالية وتتكامل مع بعضها البعض كمجموعة واحدة** "، على متوسط حسابي قدره 3.60 وانحراف معياري قدره 1.261 ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 72%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

3 –تحصلت الفقرة رقم (3): " **تتلاءم المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولي في مجملها مع الواقع المهني للمحاسبة في الجزائر** "، على متوسط حسابي قدره 3.42 وانحراف معياري قدره 1.434 ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 68.4%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

4 –تحصلت الفقرة رقم (4): " **يعزز تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بطريقة سليمة في المؤسسات الجزائرية، جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية** "، على متوسط حسابي قدره 3.51 وانحراف معياري قدره 1.382 ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 70.2%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

5 –تحصلت الفقرة رقم (5): " **معلومات الإفصاح الدقيقة في القوائم المالية دليل على مصداقية تطبيق المعايير المحاسبية** "، على متوسط حسابي قدره 3.72 وانحراف

معياري قدره 1.336، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 74.4%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

6 –تحصلت الفقرة رقم (6): " **يتوافق النظام المحاسبي المالي المطبق في البنوك مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص الإفصاح عن الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات والمعلومات المتممة للقوائم المالية** "، على متوسط حسابي قدره 3.87 وانحراف معياري قدره 1.127، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 77.4%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

7 –تحصلت الفقرة رقم (1): " **يتوافق النظام المحاسبي المالي المطبق في البنوك مع المعايير المحاسبية الدولية حول استخدام الوسائل المعلوماتية الحديثة** "، على متوسط حسابي قدره 3.96 وانحراف معياري قدره 1.101 ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 79.2% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

المبحث الثالث: عرض وتحليل ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة

المطلب الأول: تحليل النتائج من خلال اختبار T-test لعينة البسيطة

بعدما قمنا بعرض النتائج الوصفية لقائمة الاستبيان، اعتمدنا على اختيار " T " للعينة البسيطة One Sample T text عند مستوى دلالة 5% و ذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة الموضحة من خلال أسئلة استمارة الاستبيان.

وكانت قاعدة القرار المتبعة كما يلي:

– قبول الفرضية العدمية إذا كانت $Sig(\alpha) > 5\%$.

– رفض الفرضية العدمية إذا كانت $Sig(\alpha) < 5\%$.

المطلب الأول: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الأولى

تنص الفرضية الفرعية الاولى على انه: " **يوجد محاسبة بنكية جيدة لدى البنوك في الجزائر عند مستوي معنوية α=0.05** ".

تم قياس هذه الفرضية بالاعتماد على اختيار " T " للعينة البسيطة One Sample T text عند مستوى دلالة 5% و ذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية، والنتائج مدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (16) يوضح اختبار"T" للعينة البسيطة المتعلقة بواقع محاسبة البنوك في الجزائر

الفقرات	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
البنوك في الجزائر لم تستعد جيدا لتطبيق النظام المحاسبي المالي	1.218	52	0.229	نقبل H0
تنشر القوائم المالية خلال مهلة أقصاها 6 أشهر بعد تاريخ إقفال السنة المالية	2.593	52	0.012	نقبل H1
لا يمكن في القطاع البنكي الجزائري تقييم الأصول والخصوم المالية بالقيمة العادلة	3.294	52	0.002	نقبل H1
تعطي الرقابة في القطاع البنكي صورة شفافة على استعمال الموارد المالية المتاحة	3.469	52	0.001	نقبل H1
لا يتم الاعتراف بالفوائد المحصلة للديون كإيرادات في حسابات النتائج إلا إذا تم تحصيلها فعليا	1.742	52	0.087	نقبل H0
لدى البنك نظام محاسبي محدد ومكتوب	4.681	52	0.000	نقبل H1
النظام المحاسبي يصف طبيعة الحسابات وما يجب أن يدون فيها	-0.760	52	0.451	نقبل H0

النظام المحاسبي يحدد السجلات الواجب حفظها وما يجب أن يدون فيها	3.935	52	0.000	نقبل H1
لدى البنك هيئة تقوم بتقدير وتحليل المخاطر والأنظمة الخاصة بمراقبتها	4.960	52	0.000	نقبل H1
يتم مطابقة العمليات للأحكام التشريعية والتنظيمية للمقاييس والأعراف والآداب المهنية	5.364	52	0.000	نقبل H1
تتم عملية مراقبة المعلومات المحاسبية والمالية	8.546	52	0.000	نقبل H1
هناك طرق محاسبية تندرج ضمن المحاسبة البنكية تسمح باكتشاف وتصحيح الأخطاء حال وقوعها	5.578	52	0.000	نقبل H1
واقع محاسبة البنوك في الجزائر	9.532	52	0.000	نقبل H1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

التحليل:

يتضح من خلال الجدول رقم (16) الذي يبين أراء أفراد العينة حول محور "**واقع محاسبة البنوك في الجزائر**" من خلال الاتجاه العام حيث بلغة قيمة T المحسوبة 9.532 ومستوى دلالة 0.000 وهي اقل من 0.05، ومنه الاختبار دال عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 52 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفض H0.

H0= لا يوجد محاسبة بنكية جيدة لدى البنوك في الجزائر عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$.

H1= يوجد محاسبة بنكية جيدة لدى البنوك في الجزائر عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$.

ويتضح أيضا من خلال الجدول السابق أن أراء أفراد العينة في جميع فقرات البعد الأول إجابيه حيث جاءت قيمة T المحسوبة دالة إحصائيا، أي قبول الفرضية H1 و رفض

H0 ، باستثناء الفقرة رقم 1 و 5 و 7 الذين كانت قيمة T المحسوبة غير دالة إحصائيا، أي قبول الفرضية H0 و رفض H1.

ومنه نقبل الفرضية الفرعية الاولى التي تنص على انه: " **يوجد محاسبة بنكية جيدة لدى البنوك في الجزائر عند مستوي معنوية α=0.05** ".

المطلب الثاني: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الثانية على انه: " **يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في محاسبة البنوك في الجزائر عند مستوي معنوية α=0.05** ".

تم قياس هذه الفرضية بالاعتماد على اختيار " T " للعينة البسيطة One Sample T text عند مستوى دلالة 5% و ذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية، والنتائج مدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (17) يوضح اختبار"T" للعينة البسيطة المتعلقة بمدى أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ضمن محاسبة البنوك في الجزائر

الفقرات	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
تعطي معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية كافة الأحداث المالية والاقتصادية	0.467	52	0.643	نقبل H0
تتميز معايير المحاسبة الدولية بالاكتمال وتعطي كافة الأحداث المالية وتتكامل مع بعضها البعض كمجموعة واحدة	3.486	52	0.001	نقبل H1
تتلاءم المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولي في مجملها مع الواقع المهني للمحاسبة في الجزائر	2.108	52	0.040	نقبل H1
يعزز تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بطريقة سليمة في المؤسسات	2.68	52	0.01	نقبل

الجزائرية، جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	5		0	H1
معلومات الإفصاح الدقيقة في القوائم المالية دليل على مصداقية تطبيق المعايير المحاسبية	3.908	52	0.000	نقبل H1
يتوافق النظام المحاسبي المالي المطبق في البنوك مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص الإفصاح عن الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات والمعلومات المتممة للقوائم المالية	5.605	52	0.000	نقبل H1
يتوافق النظام المحاسبي المالي المطبق في البنوك مع المعايير المحاسبية الدولية حول استخدام الوسائل المعلوماتية الحديثة	6.490	52	0.000	نقبل H1
أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ضمن محاسبة البنوك في الجزائر	3.517	52	0.001	نقبل H1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

التحليل:

يتضح من خلال الجدول رقم (17) الذي يبين أراء أفراد العينة حول محور " **أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ضمن محاسبة البنوك في الجزائر** "، من خلال الاتجاه العام حيث بلغة قيمة T المحسوبة 3.517 ومستوى دلالة 0.000 وهي اقل من 0.05، ومنه الاختبار دال عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 52 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفض H0.

H0= لا يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في محاسبة البنوك في الجزائر عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$.

H1= يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في محاسبة البنوك في الجزائر عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$.

ويتضح أيضا من خلال الجدول السابق أن أراء أفراد العينة في جميع فقرات البعد الثاني إجابيه حيث جاءت قيمة T المحسوبة دالة إحصائيا، أي قبول الفرضية H1 ورفض H0، باستثناء الفقرة رقم 1 التي كانت قيمة T المحسوبة غير دالة إحصائيا، أي قبول الفرضية H0 ورفض H1.

ومنه نقبل الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على انه: " **يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في محاسبة البنوك في الجزائر عند مستوي معنوية α=0.05** ".

المطلب الثاني: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية العامة

تنص الفرضية العامة على انه: " **يوجد توافق لمحاسبة البنوك في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية عند مستوي معنوية α=0.05** ".

تم قياس هذه الفرضية بالاعتماد على اختيار " T " للعينة البسيطة One Sample T text عند مستوى دلالة 5% و ذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية، والنتائج مدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (17) يوضح اختبار"T" للعينة البسيطة المتعلقة بمدى توافق محاسبة البنوك مع معايير المحاسبة الدولية

المحاور	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
واقع محاسبة البنوك في الجزائر	9.532	52	0.000	نقبل H1
أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ضمن محاسبة البنوك في الجزائر	3.517	52	0.001	نقبل H1
مدى توافق محاسبة البنوك في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية	5.318	52	0.000	نقبل H1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

التحليل:

يتضح من خلال الجدول رقم (18) الذي يبين أراء أفراد العينة حول الدرجة الكلية للاستبيان " **مدى توافق محاسبة البنوك في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية** "، من خلال الاتجاه العام حيث بلغة قيمة T المحسوبة 5.318 ومستوى دلالة 0.000 وهي اقل من 0.05، ومنه الاختبار دال عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 52 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفض H0.

H0= لا يوجد توافق لمحاسبة البنوك في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية عند مستوي معنوية α=0.05.

H1= يوجد توافق لمحاسبة البنوك في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية عند مستوي معنوية α=0.05.

ويتضح أيضا من خلال الجدول السابق أن أراء أفراد العينة في جميع محاور الاستبيان إيجابيه حيث جاءت قيمة T المحسوبة دالة إحصائيا، أي قبول الفرضية H1 ورفض H0.

ومنه نقبل الفرضية العامة التي تنص على انه: " **يوجد توافق لمحاسبة البنوك في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية عند مستوي معنوية α=0.05** ".

المطلب الرابع: نتائج الدراسة

بعد تحليل مخرجات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج $SPSS_{25}$، وبعض الأساليب والأدوات الإحصائية، تم التمكن من إثبات صحة كافة فرضيات الدراسة، وهي:

- يوجد محاسبة بنكية جيدة لدى البنوك في الجزائر عند مستوي معنوية α=0.05.

– يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في محاسبة البنوك في الجزائر عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$.

– يوجد توافق لمحاسبة البنوك في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$.

خلاصة الفصل:

لقد تضمن هذا الفصل الدراسة الميدانية على محافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين وأساتذة جامعيين المختصين في ولاية الوادي، بهدف محاولة التعرف على مدى توافق محاسبة البنوك في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية، وذلك من خلال اداة الاستبيان موجهة لفائدة عينة مكونة من ثلاثة وخمسون (53) من محافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين وأساتذة جامعيين المختصين في ولاية الوادي، فإنه من خلال عرض وتحليل نتائج الدراسة وذلك عبر مراحل وخطوات اتضح أنه يوجد توافق لمحاسبة البنوك في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية، بالإضافة إلى وجود محاسبة بنكية جيدة لدى البنوك في الجزائر، ووجود أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في محاسبة البنوك في الجزائر، وهذا ما تبين من خلال تحقق جميع فرضيات الدراسة.

الخاتمة

الخاتمة

ختاما؛ لقد عملت الجزائر على اصلاح بيئتها المحاسبية من اجل التوافق مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية واخراجها من دائرة المتطلبات المحلية، حيث يعد تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي الصادر في القانون 07 -11- بتاريخ 25 نوفمبر 2007 خطوة مهمة في مسار

الاصلاح المحاسبي اذ هدفت بذلك الى تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر مع توجيهات معايير المحاسبية الدولية.

ان الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر مؤخرا لم تقتصر على تبني النظام المحاسبي المالي فحسب وإنما تعداه إلى إصلاح وتنظيم مهنة المحاسبة، حيث كيفت الاصلاحات الهيئات الجديدة مع مهامها وفق إطار هذا الإصلاح المحاسبي، من خلال المتابعة والإشراف على هذه الإصلاحات، والعمل على ترقية مهنة المحاسبة.

وقد توصلنا في دراستنا هذه إلى النتائج التالية:

- يوجد محاسبة بنكية جيدة لدى البنوك في الجزائر عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$.
- يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في محاسبة البنوك في الجزائر عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$.
- يوجد توافق لمحاسبة البنوك في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$.

الاقتراحات والتوصيات:

-لابد للتشريعات والقوانين المالية المحاسبة ان تمتاز بالوضوح، والمرونة وتكون خالية من الغموض والراهنة، ومتوافقة مع متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

-تزويد الادارات والمؤسسات الاقتصادية بإطارات مؤهلة علميا وعمليا لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وذلك من خلال اجراء دورات تكونية تتميز بالجدية والفعالية.

-عصرنة الانظمة البنكية الجزائر من حيث التكنولوجيا وانظمة المعلومات اصبح بما ينسجم ومتطلبات تطبيق المعايير المحاسبة الدولية.

آفاق الدراسة:

من خلال درستنا لتوافق محاسبة البنوك في الجزائر مع المعايير المحاسبية الدولية، لاحظنا ان:

- اهمية المعايير المحاسبة الدولية في تعزيز المساءلة والشفافية في المؤسسات الاقتصادية.

- انعكاس تبني الجزائر للمعايير المحاسبة الدولة على تحقيق مسعاها نحو الانفتاح الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. الأميرة إبراهيم عثمان، أحمد عبد الملك محمد، أنظمة المحاسبية المتخصصة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2007.
2. بنك الجزائر، أنظمة 1997، ص ص 174-180، متاح على الموقع www.bank-of-algeria.dz.
3. بو سماحة محمد، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، المجلد 6، العدد 2، 2017.
4. بيض القول عبد الله، مسلم إبراهيم، معوقات تطبيق المعايير المحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي في الجزائر –دراسة تحليلية– مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12، العدد 02، (2021).
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13 الموافق لـ 28 فبراير 1993 م، السنة الثلاثون.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76 الموافق لـ 29 ديسمبر 2009 م، السنة السادسة والأربعون.
7. حبار عبد الرزاق، بوفرساوي سفيان، لمحاسبة البنكية، دار ألفا دوك، قسنطينة، الجزائر، 2019.
8. حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
9. رقاني شريفة وصنقلي عائشة، الالتزام التنظيمي واثره على اداء العاملين ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص علم اجتماع تنظيم ، جامعة أدرار الجزائر، سنة 2020.

10. ريما ماجد، منهجية البحث العلمي، مؤسسة فريدريش للنشر، لبنان، سنة 2016.
11. زهير الحدرب، لؤي وديان، محاسبة البنوك، دار البادية ناشرون وموزعون، عمان، وسط البلد، الطبعة الأولى،1433هـ/ 2012م.
12. شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العاملي، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007.
13. عبد الحق علي إبراهيم، دور السلوك التنظيمي في اداء المنظمات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في ادارة الاعمال، جامعة السودان كلية الدراسات العليا، الخرطوم (السودان)، سنة 2015.
14. عبد القادر ديون، محمد الهاشم حجاج، أهمية المعلومات المالية والمحاسبية وأثرها على كفاءة بورصة الجزائر في ظل الإصلاح المحاسبي والمؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، 29-30 نوفمبر 2011.
15. كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، منشورات جامعة حمادة، كلية الاقتصاد، سنة 2016.
16. محمد السيد سرايا، المحاسبة في المنشآت المالية البنوك التجارية شركات الأمين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2008.
17. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية واتعكاساتها على الدول العربية، الطلعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر 2005.
18. محمد زياد حمدان، البحث العلمي كنظام، دار التربية الحديثة، الأردن.
19. محمد سرحان علي محمود، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، طبعة الثالثة، الجمهورية اليمنية.
20. محمد محمود حسن لافي، معوقات تطبيق معايير الحاسبة الدولية للقطاع العام في المؤسسات الحكومية، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، كلية الأعمال، 2013.

21. محمد منير حجاب، الاسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، دار الفجر للنشر، جامعة جنوب الوادي، 2000.

22. مداني بن لغيث، إشكالية التوحيد المحاسبية، تجربة الجزائر، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، 2002.

الملاحق

الملحق رقم 01: استمارة الاستبيان.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السادة والسيدات الكرام تحية طيبة وبعد ...

في إطار التحضير لمذكرة تخرج والتي تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة وتدقيق، تحت عنوان " **مدى توافق محاسبة البنوك في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية – دراسة ميدانية** "، تحاول الباحثات إجراء دراسة تهدف إلى معرفة مدى توافق محاسبة البنوك في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية.

وبمثل رأيكم الموضوعي أهمية كبيرة لتحقيق أهداف الدراسة، فالرجاء الإجابة على فقرات الاستبيان المرفقة علما بأن المعلومات التي تقدمونها تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرون لكم حسن تعاونكم.

إعداد الطالبات:

* إكرام بن علي
* نعيمة أحمودة
* رندة دوة

إشراف الأستاذ الدكتور:

بالقاسم بن خليفه

السنة الجامعية: 2023/2022

نرجو التكرم بوضع الإشارة (×) في مربع الإجابة التي تراها مناسبة.

***الجزء الأول: البيانات العامة**

1- الجنس

ذكر ☐ أنثى ☐

2- الفئة العمرية :

24 سنة إلى 30 سنة ☐ 31 سنة إلى 40 سنة ☐

41 سنة إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

3- المؤهل العلمي :

جامعي ☐ تكوين مهني ☐

شهادة أخرى ☐

4- الوظيفة

محاسب معتمد ☐ محافظ حسابات ☐

خبير محاسبي ☐ أستاذ جامعي ☐

5- الخبرة المهنية :

إلى غاية 5 سنوات ☐ من 06 إلى 10 سنوات ☐

من 11 سنة إلى 20سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

*الجزء الثاني: محاور الدراسة.

-المحور الأول: واقع محاسبة البنوك في الجزائر.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	البنوك في الجزائر لم تستعد جيدا لتطبيق النظام المحاسبي المالي.					
2	تنشر القوائم المالية خلال مهلة أقصاها 6 أشهر بعد تاريخ إقفال السنة المالية.					
3	لا يمكن في القطاع البنكي الجزائري تقييم الأصول والخصوم المالية بالقيمة العادلة.					
4	تعطي الرقابة في القطاع البنكي صورة شفافة على استعمال الموارد المالية المتاحة.					
5	لا يتم الاعتراف بالفوائد المحصلة للديون كإيرادات في حسابات النتائج إلا إذا تم تحصيلها فعليا.					
6	لدى البنك نظام محاسبي محدد ومكتوب.					
7	النظام المحاسبي يصف طبيعة الحسابات وما يجب أن يدون فيها.					
8	النظام المحاسبي يحدد السجلات الواجب حفظها وما يجب أن يدون فيها.					
9	لدى البنك هيئة تقوم بتقدير وتحليل المخاطر والأنظمة الخاصة بمراقبتها.					
10	يتم مطابقة العمليات للأحكام التشريعية والتنظيمية للمقاييس والأعراف والآداب المهنية.					
11	تتم عملية مراقبة المعلومات المحاسبية والمالية.					
12	هناك طرق محاسبية تندرج ضمن المحاسبة البنكية تسمح باكتشاف وتصحيح الأخطاء حال وقوعها.					

-المحور الثاني : أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ضمن محاسبة البنوك في الجزائر.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعطي معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية كافة الأحداث المالية والاقتصادية.					
2	تتميز معايير المحاسبة الدولية بالاكتمال وتعطي كافة الأحداث المالية وتتكامل مع بعضها البعض كمجموعة واحدة.					
3	تتلاءم المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولي في مجملها مع الواقع المهني للمحاسبة في الجزائر.					
4	يعزز تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بطريقة سليمة في المؤسسات الجزائرية، جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.					
5	معلومات الإفصاح الدقيقة في القوائم المالية دليل على مصداقية تطبيق المعايير المحاسبية.					
6	يتوافق النظام المحاسبي المالي المطبق في البنوك مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص الإفصاح عن الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات والمعلومات المتممة للقوائم المالية.					
7	يتوافق النظام المحاسبي المالي المطبق في البنوك مع المعايير المحاسبية الدولية حول استخدام الوسائل المعلوماتية الحديثة.					

ملاحق رقم (02): بعض مخرجات برنامج spss

Corrélations

		الدرجة_الكلية	المحور1	المحور2
الدرجة_الكلية	Corrélation de Pearson	1	,502**	,920**
	Sig. (bilatérale)		,005	,000
	N	30	30	30
المحور1	Corrélation de Pearson	,502**	1	,122
	Sig. (bilatérale)	,005		,521
	N	30	30	30
المحور2	Corrélation de Pearson	,920**	,122	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,521	
	N	30	30	30

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,758	12

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,858	7

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,839	19

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	40	75,5	75,5	75,5
	أنثى	13	24,5	24,5	100,0

	Total	53	100,0	100,0	

المؤهل العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	جامعي	30	56,6	56,6	56,6
	تكوين مهني	16	30,2	30,2	86,8
	شهادة أخرى	7	13,2	13,2	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسب معتمد	10	18,9	18,9	18,9
	محافظ حسابات	10	18,9	18,9	37,7
	خبير محاسبي	8	15,1	15,1	52,8
	أستاذ جامعي	25	47,2	47,2	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

الفئة العمرية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 24 إلى 30 سنة	10	18,9	18,9	18,9
	من 31 إلى 40 سنة	14	26,4	26,4	45,3
	من 41 إلى 50 سنة	17	32,1	32,1	77,4
	أكثر من 50 سنة	12	22,6	22,6	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

الخبرة المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	إلى عاية 5 سنوات	6	11,3	11,3	11,3
	من 6 إبى 10 سنوات	26	49,1	49,1	60,4
	من 11 إلى 20 سنة	10	18,9	18,9	79,2
	أكثر من 20 سنة	11	20,8	20,8	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

س1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	9	17,0	17,0	17,0
	غير موافق	8	15,1	15,1	32,1
	محايد	6	11,3	11,3	43,4
	موافق	22	41,5	41,5	84,9
	موافق بشدة	8	15,1	15,1	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

س2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	13,2	13,2	13,2
	غير موافق	5	9,4	9,4	22,6
	محايد	10	18,9	18,9	41,5
	موافق	18	34,0	34,0	75,5
	موافق بشدة	13	24,5	24,5	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

س3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	9,4	9,4	9,4
	غير موافق	8	15,1	15,1	24,5
	محايد	9	17,0	17,0	41,5
	موافق	11	20,8	20,8	62,3
	موافق بشدة	20	37,7	37,7	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

س4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	11,3	11,3	11,3
	غير موافق	6	11,3	11,3	22,6
	محايد	8	15,1	15,1	37,7
	موافق	13	24,5	24,5	62,3
	موافق بشدة	20	37,7	37,7	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

س5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	9,4	9,4	9,4
	غير موافق	9	17,0	17,0	26,4
	محايد	12	22,6	22,6	49,1
	موافق	20	37,7	37,7	86,8
	موافق بشدة	7	13,2	13,2	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

س6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	5,7	5,7	5,7
	غير موافق	5	9,4	9,4	15,1
	محايد	12	22,6	22,6	37,7
	موافق	14	26,4	26,4	64,2
	موافق بشدة	19	35,8	35,8	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

س7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	13	24,5	24,5	24,5
	غير موافق	11	20,8	20,8	45,3
	محايد	9	17,0	17,0	62,3
	موافق	11	20,8	20,8	83,0
	موافق بشدة	9	17,0	17,0	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

س8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	5,7	5,7	5,7
	غير موافق	4	7,5	7,5	13,2
	محايد	15	28,3	28,3	41,5
	موافق	22	41,5	41,5	83,0
	موافق بشدة	9	17,0	17,0	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

س9

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	3,8	3,8	3,8
	غير موافق	4	7,5	7,5	11,3
	محايد	16	30,2	30,2	41,5
	موافق	14	26,4	26,4	67,9
	موافق بشدة	17	32,1	32,1	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

س10

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	3,8	3,8	3,8
	غير موافق	7	13,2	13,2	17,0
	محايد	8	15,1	15,1	32,1
	موافق	14	26,4	26,4	58,5
	موافق بشدة	22	41,5	41,5	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

س11

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	3,8	3,8	3,8
	غير موافق	3	5,7	5,7	9,4
	محايد	4	7,5	7,5	17,0
	موافق	14	26,4	26,4	43,4
	موافق بشدة	30	56,6	56,6	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

س12

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	5,7	5,7	5,7
	غير موافق	5	9,4	9,4	15,1
	محايد	7	13,2	13,2	28,3
	موافق	16	30,2	30,2	58,5
	موافق بشدة	22	41,5	41,5	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

ع1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	12	22,6	22,6	22,6
	غير موافق	5	9,4	9,4	32,1
	محايد	15	28,3	28,3	60,4
	موافق	8	15,1	15,1	75,5
	موافق بشدة	13	24,5	24,5	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

ع2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	5,7	5,7	5,7
	غير موافق	11	20,8	20,8	26,4
	محايد	5	9,4	9,4	35,8
	موافق	19	35,8	35,8	71,7
	موافق بشدة	15	28,3	28,3	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

ع3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	13,2	13,2	13,2
	غير موافق	10	18,9	18,9	32,1
	محايد	6	11,3	11,3	43,4
	موافق	14	26,4	26,4	69,8
	موافق بشدة	16	30,2	30,2	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

ع4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	11,3	11,3	11,3
	غير موافق	8	15,1	15,1	26,4
	محايد	9	17,0	17,0	43,4
	موافق	13	24,5	24,5	67,9
	موافق بشدة	17	32,1	32,1	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

ع5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	3,8	3,8	3,8
	غير موافق	13	24,5	24,5	28,3
	محايد	5	9,4	9,4	37,7
	موافق	11	20,8	20,8	58,5
	موافق بشدة	22	41,5	41,5	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

ع6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	5,7	5,7	5,7
	غير موافق	4	7,5	7,5	13,2
	محايد	7	13,2	13,2	26,4
	موافق	22	41,5	41,5	67,9
	موافق بشدة	17	32,1	32,1	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

ع7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	3,8	3,8	3,8
	غير موافق	4	7,5	7,5	11,3
	محايد	8	15,1	15,1	26,4
	موافق	18	34,0	34,0	60,4
	موافق بشدة	21	39,6	39,6	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
س1	53	3,23	1,354	,186
س2	53	3,47	1,324	,182
س3	53	3,62	1,376	,189
س4	53	3,66	1,386	,190
س5	53	3,28	1,183	,162
س6	53	3,77	1,203	,165

س7	53	2,85	1,446	,199
س8	53	3,57	1,047	,144
س9	53	3,75	1,108	,152
س10	53	3,89	1,204	,165
س11	53	4,26	1,077	,148
س12	53	3,92	1,207	,166
المحور1	53	3,6069	,46351	,06367

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
س1	1,218	52	,229	,226	-,15	,60
س2	2,593	52	,012	,472	,11	,84
س3	3,294	52	,002	,623	,24	1,00
س4	3,469	52	,001	,660	,28	1,04
س5	1,742	52	,087	,283	-,04	,61
س6	4,681	52	,000	,774	,44	1,11
س7	-,760	52	,451	-,151	-,55	,25
س8	3,935	52	,000	,566	,28	,85
س9	4,960	52	,000	,755	,45	1,06
س10	5,364	52	,000	,887	,56	1,22
س11	8,546	52	,000	1,264	,97	1,56
س12	5,578	52	,000	,925	,59	1,26
المحور1	9,532	52	,000	,60692	,4792	,7347

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
ع1	53	3,09	1,471	,202
ع2	53	3,60	1,261	,173
ع3	53	3,42	1,434	,197
ع4	53	3,51	1,382	,190
ع5	53	3,72	1,336	,183
ع6	53	3,87	1,127	,155

ع7	53	3,98	1,101	,151
المحور2	53	3,5984	1,23847	,17012

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
ع1	,467	52	,643	,094	-,31	,50
ع2	3,486	52	,001	,604	,26	,95
ع3	2,108	52	,040	,415	,02	,81
ع4	2,685	52	,010	,509	,13	,89
ع5	3,908	52	,000	,717	,35	1,09
ع6	5,605	52	,000	,868	,56	1,18
ع7	6,490	52	,000	,981	,68	1,28
المحور2	3,517	52	,001	,59838	,2570	,9397

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور1	53	3,6069	,46351	,06367
المحور2	53	3,5984	1,23847	,17012
الكلية_الدرجة	53	3,6027	,82502	,11332

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
المحور1	9,532	52	,000	,60692	,4792	,7347
المحور2	3,517	52	,001	,59838	,2570	,9397
الكلية_الدرجة	5,318	52	,000	,60265	,3752	,8301